الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليــم العالــي والبحث العلمــي
جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

بعنوان:

أثــر علاقــة فيليبــس على الاقتصــاد الجزائــري فــي الفتــرة (1991- 2019)

من إعداد الطالب: مــادي حمــزة

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / ذيــاب محــمد ..... (أستاذ جامعة البويرة) رئيسا

الدكتور/ طهراوي فريد ..... (أستاذ جامعة البويرة) مشرفا ومقررا

الدكتور/ جوادي علي ..... (أستاذ جامعة البويرة) مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى ما ومن في الكون، إلى من يشارك اسمهما اسمي في هذا العمل،

إلى والدي :أبي رحمه الله وإلى أمّي العزيزة حفظها الله.

أهدي نجاحي إلى زوجتي الغالية التي ساندتني وصبرت عن إنشغالي، ودعمتني في عملي، و أبت إلا أن تشاركني كل طموحاتي، فهي لها يد في كل خير أنا فيه.

أهدي عملي إلى أميرتي من صلبيّ طفلتي الغالية ميسم، هيّ شمعت أنارت دربي وطريقي، هي مصدر قوّتي وأملي ومستقبلي.

أهدي نجاحي لكل الإخوة والعائلة والأهل.

إلى جميع أصدقائي وزملائي في العمل وأساتذتي الأفاضل

فشكرا لكم جميعا.شكرا لكم جميعا

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله تعالى أولا و آخرا.
أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد
وإخراج هذا العمل المتواضع.
وأخص بالذكر الأستاذ المشرف:
الدكتور : طهراوي فريد
على قبوله الإشراف على هذا البحث، وكذا
توجيهاته العلمية، المنهجية ونصائحه القيمة.
كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء
لجنة المناقشة وكل أساتذة الكلية
وخاصة أساتذة وعمال قسم العلوم
الإقتصادية.

فهرس المحتويات:

الإهداء
الشكر
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الاشكال
قائمة الملاحق
مقدمــة .....أ

الفصل الأول: الاطار النظري للبطالة والتضخم 1
تمهيد 2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم 3
المطلب الأول: تعريف التضخم وطريقة قياسه 3
المطلب الثاني: أنواع التضخم وآثاره 4
المطلب الثالث: أساليب معالجة التضخم 6
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة 9
المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها 9
المطلب الثاني: أنواع البطالة وآثارها 11
المطلب الثالث: أسباب البطالة وأساليب علاجها 14
المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في إطار منحنى فيليبس..... 16
المطلب الأول: منحنى فيليبس 16
المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس 20
المطلب الثالث: الرؤية البديلة لمنحنى فيليبس..... 21
خلاصة الفصل 27

الفصل الثاني: البطالة والتضخم في الجزائر 28

تمهيد 29

المبحث الاول: واقع البطالة في الجزائر 30

المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر **30**

المطلب الثاني: تحليل واقع البطالة في الجزائر **35**

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر..... **37**

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر 41

المطلب الأول: الأسباب المنشأة للتضخم في الجزائر..... **41**

المطلب الثاني: تحليل واقع التضخم في الجزائر..... **45**

المطلب الثالث: معالجة التضخم في الجزائر..... **49**

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر 56

المطلب الأول: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (**1991-2000**)..... **56**

المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (**2001-2013**)..... **58**

المطلب الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (**2014-2019**)..... **60**

المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي لوجود الركود التضخمي..... **62**

خلاصة الفصل..... 64

خاتمة 65

المراجـــع

الملاحق

قائمـــــة الجـــــداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
(2- 1)	تطور معدل سعر الخصم في الجزائر خلال الفترة (2006 - 2018)	50
(2-2)	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001 -2018)	52
(2-3)	يوضح تطور معدلات البطالة والتضخم في الواقع الجزائري خلال الفترة (1991-2000)	57
(2-4)	يوضح تطور معدلات البطالة والتضخم في الواقع الجزائري خلال الفترة (2001-2013)	59
(2-5)	يوضح تطور معدلات البطالة والتضخم في الواقع الجزائري خلال الفترة (2014-2019)	60
(2-6)	يبين تطور معدل الركود التضخمي في الواقـع الجزائري خـلال الفتـرة (1991-2019)	63

قائمـــــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	إيضاح من هم العاطلون	10
(2-1)	سياسات مكافحة البطالة	15
(3-1)	يوضح لنا منحنى فيليبس	18
(4-1)	منحنى ظاهرة الركود التضخمي	22
(5-1)	منحنى فيليبس في المدى الطويل	25
(1-2)	معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1991- 2019)	35
(2-2)	معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1991- 2019)	45
(3-2)	العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (1991-2000)	57
(4-2)	العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (2001-2013)	59
(5-2)	العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (2014-2019)	61

قائمـــــــة الملاحـــق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	جدول إحصائيات متغيرات الدراسة

مقدمـــــــة

مقدمـــة

يعتبر التضخم والبطالة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، وتقوم الحكومة أيضا بتقديم البرامج الاقتصادية الإصلاحية الهادفة لمواجهة هاتين المشكلتين.

فالبطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، حيث أنها أصبحت ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، ومن الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، وبالتالي أصبحت مشكلة عويصة تعاني منها كل الشعوب.

قد يكون أكثر سهولة أن يتعامل واضعو السياسات الإقتصادية مع البطالة إذا كان عليهم إهمال ظاهرة التضخم. ولسوء الحظّ فإنّ التضخم عادة ما يزداد عندما يقترب التشغيل من مستويات جيدة أو مقبولة، ونظرا لوجود علاقة عكسية في الكثير من الأحيان بين المتغيرين، فإنه مع بداية السبعينات، وجد في معظم الدول الصناعية أن الفرض القائل بأن العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة عكسية لم يعد ثابتا، وثبت أن المتغيرين يتزايدان معا في نفس الوقت، أي أن العلاقة العكسية المعروفة بين البطالة والتضخم أصبحت طردية، وتجسدت فيما يدعى بالتضخم الركودي، ومهما يكن من أمر حول مدى خطورة الظّاهرتين في المكان والزّمان، فإنّ أهّم ما نوّد أن نلفت النّظر إليه هو أنّ التضخم والبطالة غدى صفة عامّة تطبع غالبية اقتصاديات دول العالم عبر عدة عقود من الزّمن ولا يمكن التغلب عليهما والقضاء عليهما نهائيا لكن يمكن التقليل منهما أو استهداف معدلات معينة حسب كل ظروف الإقتصاد الوطني للدول وعلى درجات تقدمها.

كما عانت الجزائر هي الأخرى ولازالت تعاني نسب مرتفعة للبطالة والتضخم، وأصبحت الدولة عاجزة عن خلق مناصب شغل، وانعكس عن الاصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية، كما أن السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال تطلبت ضخ أموال باهظة لتحقيق المشاريع والاستثمارات المسطرة، مما دفع الدولة إلى الاقتراض والاصدار النقدي الواسع بدون مقابل من الانتاج والعملة الصعبة، مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية انعكست هذه الاختلالات جليا على الاقتصاد الجزائري في شكل عجز متزايد للميزانية، وعلى الافراد في شكل ارتفاع لمعدلات البطالة والتهاب الأسعار وانخفاض لمستويات المعيشة. إن التبعية المفرطة للنفط في تمويل الاستثمارات، وضعت الجزائر في موضع تواجه في تحديات إقتصادية كبيرة وهكذا أصبحت الحكومة في حيرت من أمرها أمام الاجراءات اللازمة لمواجهة البطالة والتضخم.

في هذا الشأن لقد ظهرت العديد من الدراسات أهمها الدراسة التي قام بها آلبان وليام فيليبس، والتي أثبتت وجود علاقة عكسية بين ظاهرتي البطالة التضخم وبالرغم من تعرضها للعديد من الانتقادات إلا أننا سنحاول من خلال هذه الدراسة تطبيق علاقة فيلبس على حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة **(2019-1991)**

الاشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية الآتية: **هل علاقة فيليبس محققة في الاقتصاد الجزائري وهل يمكن إتخاذها كاستراتيجية للتحكم في معدلي البطالة التضخم في الجزائر؟**

الاشكاليات الفرعية:

- كيف تقيم تطور ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر؟
- هل توجد علاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري
- ما مدى مطابقة منحنى فيليبس لواقع الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل

فرضيات البحث:

- تشهد ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر تزايدا من بداية الفترة حتى نهاية الفترة
- توجد علاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.
- منحنى فيليبس يتطابق مع الاقتصاد الجزائري خلال الأجل القصير.
- منحنى فيليبس يتطابق مع الاقتصاد الجزائري خلال الأجل الطويل.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تحليل كل من ظاهرتي البطالة والتضخم نظرا لآثارهما السلبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الافراد والمؤسسات، كما انهما يحظيان بالاهتمام الكبير من قبل واضعي السياسات الاقتصادية

أهداف الدراسة:

- استكشاف للعلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الجزائر.
- اختبار الفرضيات التي تفسر طبيعة العلاقة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-1991)
- محاولة ربط الدراسات النظرية بواقع الاقتصاد الجزائري

حدود الدراسة:

الاطار المكاني : حيث تم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري

الاطار الزماني: حيث تمت الدراسة خلال الفترة (1991-2019)

منهج البحث:

سيتم معالجة الموضع محل الدراسة اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض واقع البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة المعطاة باستعمال المعطيات المشتقة من مختلف المصادر

صعوبات البحث:

أي بحث في إنجازه لا يخلو من الصعوبات والعراقيل من بينها:

- اختلاف الاحصائيات مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الانسب
- تشعب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه

الخطة المقترح:

سنقوم بتقسيم البحث إلى فصلين ،حيث سنتناول في **الفصل الأول** الجانب النظري للبطالة والتضخم، وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث سنتطرق خلالها إلى أهم المفاهيم العامة لظاهرتي التضخم والبطالة والعلاقة بينهما في إطار علاقة فيليبس، أما **الفصل الثاني** فسنقسمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث سنتطرق خلالها لواقع البطالة والتضخم في الجزائر وتشخيص العلاقة بينهما،

الفصـــل الأول: الإطـــار النظـــري للبطالـــــة والتضخـــــم

تمهيـــــد:

ارتبط الفكر الاقتصادي والفكر المالي كلاهما بظاهرتي البطالة والتضخم، وفي الكثير من الدراسات والأبحاث، والتي تعتبر من أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة، والآخذة بالنمو على حد سواء، وذلك على اعتبار أن التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية كالبطالة.

لقد كانت ولا تزال البطالة والتضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول، نظرا لما تشكله من تحدي كبير لها خلال سعيها لتحقيق عمليات إنمائية اقتصادية وصولا لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، وتعتبر مشكلتي التضخم والبطالة من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائما إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما، وقد كانت العلاقة بين هاتين المشكلتين محل اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها آراؤهم

ومن أجل فهم مشكلة توأمي السوء في الاقتصاد المتمثلين في البطالة والتضخم يتعين علينا من منطق التحليل والتوضيح أن نتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في إطار منحنى فيليبس

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

يعتبر التضخم أحد أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة، فهو يؤثر في السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات سواء كان في جانبه الاستهلاكي أو الاستثماري، كما يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات أغلب بلدان العالم، النامية منها والمتقدمة على السواء، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه.

المطلب الأول: تعريف التضخم وطريقة قياسه

1-**تعريف التضخم**: تعددت تعاريف التضخم في الفكر الاقتصادي نذكر منها:

***التعريف الأول**: التضخم هو الزيادة الحاصلة في الأسعار بسبب الزيادة في الإصدار النقدي أو الزيادة في الائتمان المصرفي[1]. فهو ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى.

***التعريف الثاني**: التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس للأسعار عن المستوى العام للأسعار في دولة ما.[2]

***التعريف الثالث**: التضخم هو ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة من الزمن والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر[3]. فهو عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا[4]

***التعريف الرابع**: التضخم هو ذلك الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات[5] وبشكل عام التضخم هو ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار نتيجة إصدار قدر كبير من العملة والذي يفيض عن الحجم المادي للسلع والخدمات، مما يدفع المجتمع إلى الإنفاق أكثر من دخله الحقيقي رغم الارتفاع المتسارع للدخل النقدي.

---

[1] - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999 ، ص 174

[2] - محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص154

[3] - نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،2005،ص257

[4]- Ariful Islam, Impact Of inflation on import, International journal of economics, finance and management sciences, vol1, n 1, 2013, P 300.

[5] - Marc labonte, Inflation, congessionalresearch service, Wachingation, USA, 2010, P 01.

2-طريقة قياس التضخم:

ويحسب معدل التضخم وفقا للمعادلة التالية:[1]

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

المطلب الثاني: أنواع التضخم وآثاره

1-أنواع التضخم: إن من المميزات التي تتمتع بها ظاهرة التضخم هي تعدد واختلاف أنواعها، وذلك باختلاف المعيار المعتمد عليها للتمييز بينها، غير أنه هناك خاصية تجمع بين كل هذه الأنواع ألا وهي "عجز النقود على أداء وظائفها"، ونظرا لذلك سيتم التعرض لمختلف هذه الأنواع وبالاعتماد على معايير مختلفة:

1-1-أساس السرعة التي ترتفع بها الأسعار: بالاعتماد على هذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

التضخم الزاحف - Creeping inflation: ويتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار حتى في الحالات التي تكون في زيادة معتدلة في الطلب، أي لا تكون هناك زيادات حادة في مستويات الأسعار(التضخم الذي يحدث فيه ارتفاع معتدل وبسيط للأسعار لا يتعدى 10%)[2].

التضخم السائر- Walking inflation: وهو أن يصبح الارتفاع في الأسعار أكثر وضوحا بالمقارنة بالتضخم الزاحف، وهو أن ترتفع الأسعار خلال عقد أكثر من 10 % وتحديدا بين 30 % و 40 % وهو .أكثر خطورة من التضخم الزاحف.[3]

التضخم الجاري- Running inflation: عندما تبدأ الأسعار بالتزايد بصورة يكون التزايد في الأسعار عبر عقد من الزمن أكثر من 100 %، وعليه فإذا كانت الأسعار ترتفع سنويا بمعدل يزيد عن 10% يسمى التضخم الجاري.

---

[1] - خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 10. 2009 ص 249 ،

[2] - ادريس الزغاد، دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة 1980-2018، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، – ورقلة، 2019/2018، ص 4

[3] - سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 184

التضخم الجامح - Galloping inflation : وهو أشد أنواع التضخم آثرا، وضررا على الاقتصاد القومي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة على الأسعار دون توقف، بحيث تترك آثارا ضارة، وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها، أو معالجتها فتفقد النقود قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية، وهو يعرف أيضا بالدورة الخبيثة. [1]

1-2-أساس تعدد القطاعات الاقتصادي: تتنوع الاتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار وتنقسم إلى : نوعين [2]

التضخم الاستهلاكي أو السلعي- Commodité Inflation : وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية، حيث يمنح لمنتجي السلع الاستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة كبيرة.

التضخم الرأسمالي Capital Inflation : وهو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية، ويؤثر على مستويات الاستثمار والإنتاج.

2-آثار التضخم: للتضخم عدة آثار على اقتصاديات الدول يمكن ذكر أهمها في الآتي[3]

1-2. أثر التضخم على توزيع الدخل: يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية

والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع والمتاجر والمقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار، سعر الفائدة). أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقة حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

2-2- أثر التضخم على ثروة الفرد: يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع والأراضي والمباني والذهب إذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية، أما إذا أراد الاستثمار

---

[1] - سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص 184

[2] - سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص 136

[3] - خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008- 2009 ، ص 26-27

فيها فإنها تدر عليه أرباحا معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم.

2-3- أثر التضخم على الادخار القومي: يساهم التضخم في زيادة الادخار الإجباري حيث تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها وينجر عن هذا الارتفاع زيادة الإنفاق لاقتناء هذه السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبية والتي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار الاختياري نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية.

2-4- أثر التضخم على الاستثمار: يؤثر التضخم سلبا على اتجاهات الاستثمار القومي، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحا، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتتميز المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحية والمطاعم، محلات التجزئة والجملة بصغر رأسمالها وقصر فترة استرداده، حيث يكون أثر التضخم على هذا النوع من الاستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية والتي تتناقض قيمها الحقيقية بات أزيد معدل التضخم لطول فترة استرداد رأسمالها.

2-5- الأثر على احتياطي العملات الأجنبية وميزان المدفوعات: يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لارتفاع أسعار السلع التي ينتجها وكنتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: أساليب معالجة التضخم

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته إلا أنه يمكن التمييز بين نوعين من سياسات علاج التضخم أهمها الآتي:

1- **وسائل السياسة النقدية:** تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي، وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تأثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، ويعمل البنك المركزي بصفته واضعا للسياسة النقدية ومنفذا لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية

التي تعمل تحت رقابته واشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي [1]، وتقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل كمية وأخرى نوعية أهمها الآتي :[2]

❖ **الوسائل الكمية:** تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي:

- **سعر إعادة الخصم:** يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ففي حالات التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الخصم قصد التقليل من مقدرة البنوك التجارية على الاقتراض.
- **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة، يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بغرض التخفيض من احتياطاتها النقدية حيث تضعف مقدرتها على الإقراض وينخفض حجم النقود في السوق[3]
- **نسبة الاحتياطي القانوني:** تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقصان بحسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على إنشاء الائتمان.

❖ **الوسائل النوعية:** تتمثل وسائل السياسة النقدية النوعية في مجموعة من الوسائل النوعية أو الكيفية التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على أوجه استخدام الائتمان، وتستخدم أدوات هذه السياسة جنبا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية الكمية وذلك عند عدم تحقيق الوسيلة الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية ومن هذه الوسائل الآتي :[4]

---

[1] - أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006 ، ص 28

[2] - محمد عبد العالي أحمد رمزي، العلاقة التبادلية بين الدولرة وفعالية السياسة النقدية، دار المعارف، مصر، 2003 ، ص 68-80

[3] - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، مصر، 2005 ، ص 150

[4] - زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006 ، ص 216-219

- **الإقناع الأدبي:** حيث يتدخل البنك المركزي آمرا للبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك لتحديد الائتمان في حالات التضخم.
- **تحديد هامش الضمان:** تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية، حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق المالية بتمويل الشراء من جانبين، الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة ويمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة ويمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم من البنوك التجارية، ففي حالة التضخم، يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع نسبة هامش الضمان.
- **الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع:** عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد.

2- **وسائل السياسة المالية:** تتمثل السياسة المالية في مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازية ... الخ، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية ومن أهم وسائل هذه السياسة الآتي: [1]

- **الرقابة على الضريبة:** تمثل الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة لتحقيق النفع العام، وتقوم السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل لأجل تخفيض الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وعليه يحدث انخفاض في الطلب الكلي الذي قد ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة على السلع المحلية والمستوردة، وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وهذا ما يساهم في التقليل من التضخم الناشئ عن زيادة الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل.
- **الرقابة على الإنفاق العام:** النفقات العامة هي عبارة عن مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام. ويعتبر الضغط على الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تحد من الزيادة في الطلب الكلي لذا فالحكومة تسعى من خلال انتهاج هذه السياسة إلى ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري إذا ما كان هذا الإنفاق قد زاد عن مستوى التشغيل الكامل فيسبب حدوث تضخم، لذا يتم خفض النفقات العامة من خلال الرقابة الصارمة على الإنفاق (الاعانات)

[1] - أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 65-70

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة

تعتبر البطالة أحد أخطر المشكلات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم باختلاف مستوياتها سواء كانت دول متقدمة أو نامية، فخطورتها لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن في عدد العاطلين، وانما في هدر الطاقات الاقتصادية المتاحة الغير مستغلة من الطاقة الإنتاجية للمجتمع. ولكون هذه المشكلة لها أبعاد تاريخية وجغرافية عبر التطور الاقتصادي، فإن الاقتصاديين عجزوا على إعطاء مفهوم موحد ومدقق للبطالة، وهذا بسبب اختلاف أنواعها، واختلاف وجهات النظر في تفسير وعلاج البطالة.

المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها

1- **تعريف البطالة:** لقد تعددت تعاريف البطالة نذكر منها:

- **التعريف الأول:** حسب المكتب الدولي للعمل: "البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل .وراغبين في العمل، وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد" [1]

- **التعريف الثاني:** هي تعطل جانب من قوة العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.[2]

- **التعريف الثالث:** يعتبر الشخص معطلا عن العمل إذا لم يكن لديه عمل ولكن يسعى جاهدا للبحث عن واحد ولكن لا يجد، والأشخاص الذي ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول على واحد فإنهم متعطلين برغبتهم ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة"[3]

وبناءا على التعاريف السابقة للبطالة نقول عن الفرد بأنه "بطالا" إذا توفرت فيه ثلاث مميزات وهي[4] أن يكون: الفرد دون عمل، باحثا وقادرا على العمل وراغب فيه عند الأجر السائد.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للبطالة: "هم الأشخاص القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه لكن عاجزين على العثور عن العمل."

---

[1] - إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ، ص 215

[2] - يحي بوشتة، لخضر عدولة وآخرون، محددات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة الد راسات الاقتصادية، العدد 02 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016 ، ص 215

[3] - عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009 ، ص 259

[4] - برينية واسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، لبنان، طبعة 1-1989 ، ص 313

الشكل رقم (1-1) : إيضاح من هم العاطلون

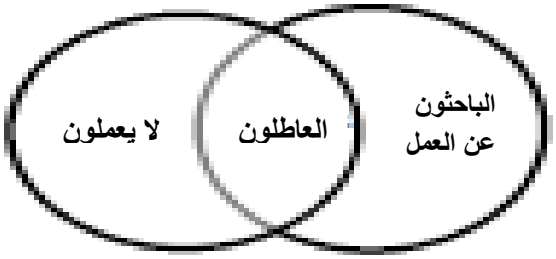

. المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226 ، الكويت، 1997 ، ص 30

2 - قياس البطالة:

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من الضروري قياسها، ويعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشيطة) عند نقطة زمنية معينة باستخدام المعادلة التالية:[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

-تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون.

- يقصد بالعاملين كل من يشغل عملا، بدوام كاملا أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

-أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

- أما بالنسبة للأفراد اللذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

[1] - Gregory. N.M, Macro économie, De Boeck, Paris, 3 eme édition, Paris, 2006, P24.

* **الأفراد دون سن معينة:** وهم الأفراد الذين دون السن القانوني وهو **15- 16** فما فوق، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

***الأفراد فوق سن معينة:** هي سن التقاعد أو المعاش، وهو **65** فما فوق.

***الأفراد من فئات معينة:** ونعني بها:

- هي الفئات القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى وطلبة المدارس.
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة.
- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم بسبب عدم توفر فرص العمل المناسبة.[1]

المطلب الثاني: أنواع البطالة وآثارها

إن التمييز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث يساعد على اكتشاف أسباب وجودها ومن ثم اختيار الآلية المناسبة لمعالجتها، ومن ثم التخفيف من آثارها السلبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

1-أنواع البطالة:

تعددت وتنوعت أنواع البطالة نذكر منها:

- **البطالة الدورية (Cyclical unemployment)**: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية حيث تزداد البطالة في فترات الركود والكساد ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش حيث يزداد الاستخدام[2]، لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة.[3]
- **البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)**: تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة، أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بأماكن وجودها [4]، الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الاقتصاديين بضرورة

[1] ـ سليم عقون، قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009 ، ص 5-6

[2] ـ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص 335

[3] ـ حسام داود، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 03. 2005 ، ص 257

[4] ـ طالب محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004 ، ص 156

إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل[1].

وتتوقف فترة الانتظار على عدة عوامل منها[2]:

- معدل الأجر المقبول الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه.
- درجة الاستقرار الاقتصادي للدولة.
- مدى تقلب الاقتصاد بين فترات الرواج والكساد.

- **البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):** تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة التعطل الذي يصيب جانب من القوة العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد الوطني في طبيعة ونوع العمالة المتوفرة [3]، فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة.[4]
- **البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):** وهي البطالة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والمناخية، وتحدث بين عمال المهن حيث تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي تسريح العمال [5]، أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلع معينة غير مواسم ازدهارها [6].
- **البطالة المقنعة (Disguised unemployment):** تعرف على أنها الحالة التي يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى الصفر أو يأخذ قيم سالبة، أي أنه إذا تم تشغيل إضافي للعمال، سوف يكونون في بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئا للناتج الكلي[7].
- **البطالة الاختيارية (Optional Unemployment):** وفيها يتعطل الفرد بمحض إرادته واختياره برغم قدرته على العمل، وذلك أملا في الحصول على وظيفة أفضل أي دخل أكبر أو وظيفة تتناسب مع مستوى تعليمه وتدريبه[8].

---

[1] ـ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي سياسة التشغيل ـ التجربة الجزائرية-، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص 235

[2] ـ محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 ، ص 221

[3] ـ حربي عريقات، إسماعيل عبد الرحمان، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 03. 1999 ، ص 269

[4] ـ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226 ، الكويت، 1997 ، ص 30

[5] ـ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص 301

[6] ـ حسن أبو زيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1. 2000 ، ص 148

[7] ـ أيوب أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1. 2014 ، ص 164

[8] ـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، مصر، 1997 ، ص 301

- **البطالة الإجبارية (Mandatory Unemployment)** : تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند الأجر السائد لكنه لا يجده (العمل) حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته واختياره [1].

2-آثار البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها في أي مجتمع حيث ينجم عن ظاهرة البطالة العديد من الآثار السلبية، فالعمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل، ومن ثم يستطيع أن يلبي حاجاته الاقتصادية بسهولة، أما اختفاء هذا الأخير فهو مواجهة للفقر، وليس هذا الناتج الوحيد فقط، فهناك انتشار الآفات الاجتماعية، ناهيك عن: [2]

- **تضييع المواهب المكتسبة:** هناك خسارة تترتب على بطالة العمالة المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم وخبراتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تنمو مع الزمن. ومن جهة أخرى تضييع الأموال العامة التي أنفقت على المدارس ومراكز التكوين المهني والجامعات، وحتى وان حدث واشتغل هذا الشخص بعد فترة زمنية طويلة نوعا ما تكون مردوديته ضعيفة وتلزمه نفقات أخرى لإعادة تكوينه. وهناك بعض الحكومات تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني أن الدولة تتحمل عبئ كبير وهذا يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع البطالة يؤدي إلى انخفاض الدخول الذي يؤدي إلى انخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب.
- **انتشار العمل غير الرسمي:** متمثلة أساسا في السوق الموازية، هذه الأسواق التي أخذت أبعادا كثيرة في المجتمع، حيث يلجأ معظمهم إلى التجارة الخفيفة هروبا من الضرائب. وما هي إلا نتيجة من نتائج البطالة. أما على المستوى العام فهناك انتشار القطاع غير الرسمي الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال، هذا الأخير الذي نتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي بعد خسارة للخزينة العامة للدولة لأنه لا يدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل للقطاع الرسمي والذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي في الظهور.

---

[1] - محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997 ، ص 257

[2] - حمدي باشا رابح، لغة الفقر وتحدياته، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 31 ماي - 2 جوان 2003 ، ص 24

-**ظاهرة الفقر:** يعد الفقر من أبرز المشاكل الكبيرة والمزمنة والتي تواجه كثيرا الدول النامية، فقد انتشرت ظاهرة الفقر بشكل كبير لتكون عمليات التسريح والبطالة هما آخر المطاف. إذن فالفقر ناتج من المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية والبطالة المنتشرة.

-**تفشي الآفات الاجتماعية:** إن عدم شغل الفرد لعمل، يخلق فراغا كبيرا لديه، إذ يحاول ملئ وقت فراغه بأي طريقة عقلانية، وبالتالي تبدأ سيرورة الحلقة المفرغة في المجتمع، هذه الحلقة التي خلقتها الدولة جراء سياستها الاقتصادية والاجتماعية وتحاول القضاء عليها بشتى الوسائل والطرق، بل إنها ازدادت انتشارا (السرقة، الإجرام، الإرهاب، تعاطي المخدرات، ... الخ) .

المطلب الثالث: أسباب البطالة وأساليب علاجها

تعاني جميع المجتمعات من مشكل البطالة الذي يدق ناقوس الخطر ويهدد اقتصاديات الدول، وتعود مشكلة البطالة إلى العديد من الأسباب لذا تعمل الحكومة جاهدة للتشخيص السليم لأسباب البطالة ومن ثم تحديد سياسات ووسائل العلاج الناجعة.

1- أسباب البطالة:

تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر، وحتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الأسباب التي تشهدها مختلف البلدان عامة: [1]

- ✓ **النمو السكاني:** الذي يعتبر من الأسباب الاجتماعية التي تنتج عنها البطالة فازدياد معدل النمو السكاني ينجم عنه نمو قوة عمل بمعدل أكبر من فرص خلق مناصب جديدة.
- ✓ **التقدم التكنولوجي:** الذي يعد العامل الأساسي في انتشار البطالة (البطالة الهيكلية) وهذا بسبب الاعتماد الكبير على الآلات التي حلت محل الإنسان.
- ✓ **ارتفاع الأجور:** حيث أن ارتفاع الأجور يقلل من أرباح رب العمل، فيضطر إلى خفض عدد العاملين وتسريحهم.
- ✓ عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى الربح الكافي الذي يلبي طموحاتهم.[2]
- ✓ قصور جانب الطلب على استيعاب اليد العاملة .

---

[1] - شباح رشيد، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،(2011-2012) ، ص 59-60

[2] - رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013 ، ص 31

2- أساليب علاج البطالة:

إن المدخل الأساسي لعلاج مشكلة البطالة في أي مجتمع يتوقف على التشخيص الجيد لأساليب ونوع المشكلة، ومن ثم تحديد وسائل وأساليب علاجها بدقة، ومن أبرز هذه الأساليب نذكر:

- ✓ إذا كانت بطالة موسمية فإنه يمكن علاجها من خلال تدريب العاملين عن أعمال أخرى يمارسونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للعمل الذي يشتغلون فيه.
- ✓ خفض تكلفة العمل فانخفاض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار بغرض تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات لتوظيف المزيد من العمال.[1]
- ✓ تسهيل حصول الشباب على القروض الميسرة من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة. [2]

كما أن هناك سياسات وبرامج لمعالجة مشكلة البطالة، يمكننا توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2) سياسات مكافحة البطالة

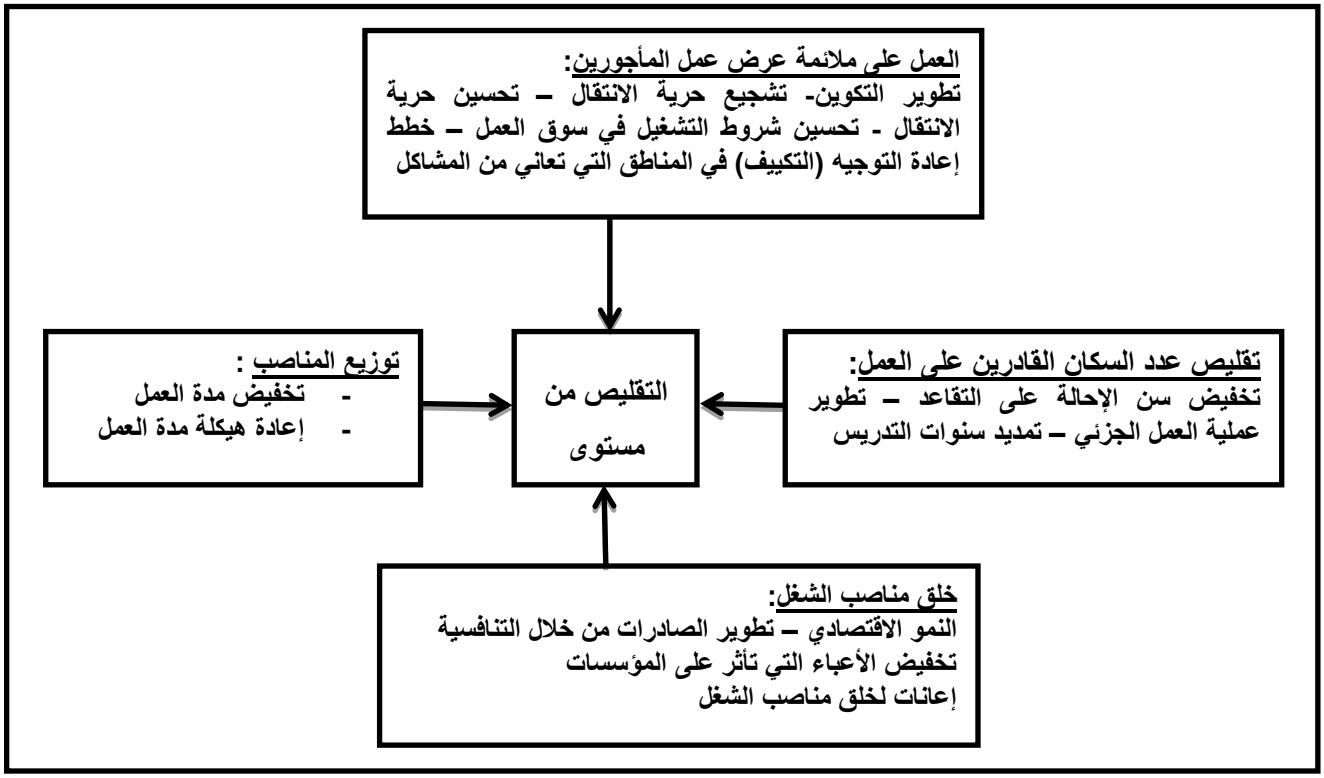

المصدر: شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، ج 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، دون مكان، طبعة 2، بدون سنة نشر، ص 445

[1] - رمزي زكي، مرجع سابق ، ص 433

[2] - أحمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك واعادة التركيب- دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد-، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 ، ص 131

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في إطار منحنى فيليبس

إن كانت البطالة تعبر عن مشكل في الجهاز الإنتاجي الذي لا يستطيع مسايرة طلب العمل، فإن التضخم هو تلك الظاهرة التي تمثل الارتفاع المستمر للأسعار، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في المطالب التالية:

المطلب الأول: منحنى فيليبس

كان أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في قضية البطالة والتوظيف وكان ذلك أمرا منطقيا، إبان أزمة الكساد الكبير (**1929- 1933**)، ذلك أنه عندما استعادت دول غرب أوربا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة. ومن هنا بدأ الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم. [1]

لقد كان موضوع العلاقة بين توأمي السوء (التضخم والبطالة) موضع بحث الاقتصادي الإنجليزي فيليبس (A.W.Philips) ، حيث أجرى بحثه على بريطانيا، وفقا لسلسلة زمنية ، للبطالة والأجور، فوجد أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة. وتوصل لوجود نوعا من المعارضة بين البطالة والتضخم، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وقد تم تمثيل تلك العلاقة بمنحنى سمي باسم منحنى فيليبس (Philips curve)[2]

[1] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة " تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، ص 361

[2] - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 272

1 - التعريف بمنحنى فيليبس

وضع فيليبس (**A.W.Philips**) سنة **1958** من خلال نشره لبحثه الذي أجراه على الاقتصاد البريطاني خلال الفترة (**1957 - 1861**) . إن العلاقة بين معدل التغيير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون علاقة عكسية، حيث أنه في ظل ظروف الرواج، يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب على العمال وبالتالي يزداد مستوى التوظف ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور ومن ثم الدخل والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في حالة الركود والكساد.[1]

2 - شرح منحنى فيليبس

إن ارتفاع الطلب الكلي (حالة الرواج)، يدفع بالمنتجين إلى زيادة حجم الإنتاج، أي توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، ومن ثم ارتفاع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم عكسية. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى:[2]

- وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل امتد لأكثر من 90سنة؛
- وجود علاقة دالية متناقصة: $f(u) = \Delta w/w$ حيث $f(u)' < 0$.
- علاقة مستقرة وثابتة أي أن شكله وموضعه لا يتغير عبر الزمن.

[1] - السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ، ص 308

[2] - مسعودي مليكة، البطالة و حلقة (أسعار-الأجور) مقدمة بنموذج العمال المؤهلين والعمال قليلي التأهيل دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، رسالة ماجستير،،منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، 2007 - 2008 ، ص 5

الشكل رقم (1-3) يوضح لنا منحنى فيليبس.

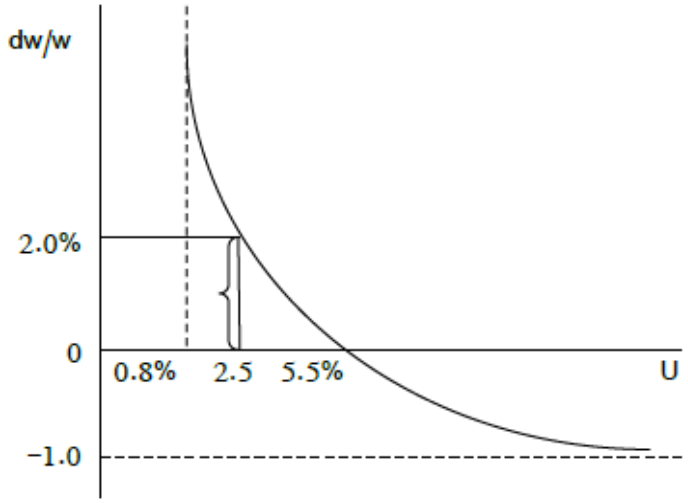

المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية"، ط 1، الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان، 2008 ، ص 197

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن معدل التغيير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوىٍ (0.8%)؛ وبالتالي يوضح أن معدل التغيير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى(1.0- %)، وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، أي بنسبة (100%.)

من الشكل نجد أن منحنى فيليبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة البالغ (5.5%) من هذا الأساس ومن أساس معدل النمو في الإنتاجية (q) قدر فيليبس أن معدل البطالة الذي لا يرافقه زيادة في معدل الأجور، أي (dw/w = 0) بنحو (2.5%)[1] وعليه فإن:

معدل التضخم= معدل زيادة الأجور- معدل إنتاجية العمل.

وعليه، لو أن الأجور النقدية قد زادت بمعدل 6% في السنة، وكانت إنتاجية عنصر العمل تنمو بمعدل 3% في السنة، فإن الأسعار في هذه الحالة سوف ترتفع بنسبة 3% في السنة. أما إذا كان معدل الزيادة في الأجور النقدية مساويا لمعدل الزيادة في إنتاجية العمل، فإن معدل التضخم سيكون صفرا، واذا كانت الزيادة في إنتاجية العمل تحدث بمعدل أكبر من

[1] - أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية"، ط 1، الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان، 2008، ص 196- 197.

الزيادة في الأجور النقدية، فإن من المفترض والحال هذه، أن تنخفض الأسعار، أي أن يكون معدل التضخم سالبا يبدو هذا نادرا ما يحدث ويتضح من الشكل إذا كان معدل البطالة
يساوي 5.5 % من قوة العمل، وكانت الأجور النقدية تزيد بنسبة 3% سنويا وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3% سنويا، فإن معدل الخصم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر، ومن الممكن خفض معدل البطالة إلى مستوى أقل من 5.5 % في المقابل السماح بزيادة معدل التضخم. مما يعني أن هناك مقايضة تحدث بين البطالة والتضخم فإذا قرر صانعو السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة الى 6% و كان الاقتصاد الوطني في هذه الحالة قد قايض خفضا في معدل البطالة مقداره 3.5% بارتضائه زيادة في معدل التضخم مقدارها 3%، ومن هذا التحليل نستنتج أن المنحنى يوضح أنه من الممكن خفض معدل البطالة على أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلى للتضخم، ويوضح لنا أيضا ميل منحنى فيليبس عند كل نقطة، شروط مبادلة البطالة والتضخم في الأجل القصير. وتستند المبادلة هنا على شرط مهم، وهو عدم توقع تضخم الأسعار والأجور.[1]

3 - أسباب تؤكد صحة علاقة فيليبس

هناك ثلاثة أسباب تشرح صحة علاقة فيليبس وهي كالآتي:

- بافتراض أن التغير في المستوى العام للأسعار هو معدل لمستوى الأجور الاسمية منقوصا منها أرباح الإنتاجية، يوضح فيليبس وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، تستدعي هذه العلاقة في الشكل وجود سلسلة من الاختيارات بين التضخم والبطالة وهذا ما يسميه رجال الاقتصاد بمأزق تضخم- بطالة، الذي يعني التضخم الشديد هو فدية بطالة ضعيفة، إن تحليل فيليبس يقيم علاقة ظاهريا ثابتة بين متغيرين أساسين لكل سياسة اقتصادية.
- على الصعيد النظري، تسمح علاقة فيليبس بمحاصرة نظام التوازن الاقتصادي الكلي لكينز وتأمين المعادلة الناقصة التي تتيح تحديد المستوى العام للأسعار.
- إن تحليل فيليبس يدعم أخيرا بعض الأفكار التي تعتبر أن الزيادة في الطلب الكلي تبعث ارتفاع الاستخدام وتحسن القدرة على التفاوض للأجراء تجاه المستخدمين وتترجم بارتفاع في الأجور وفي الأسعار في نفس الوقت الذي يمتد فيه خطر ظهور اختناقات قطاعية،

[1] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة " تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، ص 364

وبسرعة بدأ ثبات علاقة فيليبس غير مؤكد وكان تحليل فيليبس موضع انتقاد شديد من قبل عدد من الاقتصاديين.

فقد انتقد الاقتصادي فريدمان الفكرة الأساسية التي اعتمد عليها فيليبس، والقائلة بوجود علاقة عكسية شبه مؤكدة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث أكد فريدمان على أنه لا يمكن الجزم بان التضخم سوف يؤدي لحدوث انخفاض دائم في معدل البطالة، واستمر فريدمان في قوله بأنه على الرغم من البساطة والوضوح اللذين يتسم بها تحليل فيليبس إلا أنه يفتقر إلى الواقعية والأساس النظري.

فيرى فريدمان أنه من المحتمل وجود علاقة عكسية مؤقتة بين معدل التضخم ومعدل البطالة ولكنها ليست بعلاقة مؤكدة أو الثابتة، فلا يمكن أن تؤدي البطالة دائما إلى حدوث تكلفة مرتفعة متمثلة في معدلات ثابتة ومرتفعة في التضخم.[1]

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس

لقد بدا واضحا للعيان مع نهاية الستينات، وبداية السبعينات، من القرن الماضي، أن العلاقة العكسية والمستقرة التي ربطت فيما سبق بين التضخم والبطالة، قد تعطلت نهائيا ليحل محلها نوع من العلاقة الموجبة، التي يترافق فيها المزيد من التضخم، مع المزيد من البطالة. وهذا يعني أن عددا لا بأس به من بلدان الغرب الرأسمالي (وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) قد بدأت تشهد معدلات فعلية من التضخم أعلى بكثير من ما يمكن توقعه على أساس من النماذج القياسية التي يستند إليها "نموذج فيليبس"، تقع جميعها في الجانب الشمالي- الشرقي "لمنحنيات فيليبس" خاصة بتلك البلدان.

وكرد فعل على انهيار العلاقة، التي يقوم عليها" منحنى فيليبس"، اتجه البعض إلى تسليط الضوء على سلوك بعض المتغيرات المؤسسية، والاجتماعية، وبالأخص الأسلوب الذي تلجأ إليه المنظمات، والنقابات العمالية عند المفاوضة على الأجور، وذلك لتفسير الاتجاهات التضخمية، في الأسعار على أساس من دفع التكاليف والتخلي، وبالتالي عن اعتبار التضخم ظاهرة تنشأ عن جذب الطلب إلا أن بعض آخر قد آثر، في نفس الوقت.

[1] - محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص 214

التركيز على مسلمات، التي يستند إليها "منحنى فيليبس"، والقائمة على أساس العلاقة الموجبة بين الطلب الكلي، والتضخم، وذلك ببيان خطأ تلك المسلمات على المدى الطويل وقد تمثل هذا الاتجاه الأخير، على وجه الخصوص بأعمال كل من "ميلتون فريدمان"، و"أدمون فيليبس" بحيث أصبح يشار إلى "منحنى فيليبس"، في صورته الجديدة على أساس العلاقة التي تربط بين كل من " فيليبس" الأخير و" فريدمان". فالمشكلة الأساسية، التي تعاني منها الصيغة الأولية " لمنحنى فيليبس"، كما يراها " فريدمان" وكما تمثلها المعادلة:

$$w *= dw/w = f(u)$$

ومرادها الافتراض بأن معدل التضخم، ليس عاملا مهما في التأثير على الأجر النقدي، أو في تغييره. وهذا يعني ضمنيا أن سلوك العمال بالنسبة إلى الأجور لا يقوم على أساس الرشد، بل أنهم يعانون من وهم، وخداع النقد، ما دامت قراراتهم تبنى على أساس من الأجر النقدي، بمعزل عما يحدث للمستوى العام للأسعار.

وليس غريبا والحال كذلك أن نرى "منحنى فيليبس"، في صيغته الأخيرة قد أخذ موضعه المناسب في النظرية النقدية الحديثة، كجزء من النموذج العام، الذي تقدم به "فريدمان". وعلى أي حال، لابد من الإشارة في هذا السياق إلا أن عدد كبير من الكينزيين قد تردد في البداية في قبول الصيغة الجديدة "لمنحنى فيليبس" على اعتبارات تتضمن معان في السياسة الاقتصادية لا تتفق كثيرا مع توجهات المدرسة الكنزية بشكل عام، وخاصة وأن هذه الصيغة قد تحرم الحكومة من أداة مناسبة على المدى الطويل، للاختيار بين البطالة والتضخم. والأفكار التي جاء بها" فريدمان" كانت الحافز وراء مسلسل طويل من الأعمال، التي نقضت نموذج فيليبس كأداة مناسبة للبناء والإدارة، السياسة الاقتصادية على المدى الطويل.[1]

المطلب الثالث: الرؤية البديلة لمنحنى فيليبس

لقد ذكرنا سابقا أن العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة عكسية وهذا من خلال شرح منحنى فيليبس، غير أنه ما إن انتصف عقد السبعينات حتى ظهر ما يشبه تحديا للعلاقة التي يعبر عنها بمنحنى فيليبس، حيث ظهر في المجتمعات الغربية ظاهرة فريدة من

[1] - أسامة بشير الدباغ، المرجع السابق، ص 217-219

نوعها وهي تداخل مرحلتي الكساد والرخاء في آن واحد وهذا ما يكنى بالرؤية البديلة لمنحنى فيليبس، أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم أصبحت علاقة طردية.

1 - ظاهرة الركود التضخمي

عاصر العالم منذ منصف السبعينات للقرن الماضي بعد ارتفاع أسعار البترول وما ترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف الإنتاج، ومن ثم، انخفاض أرباح رجال الأعمال، وبالتالي، نقص العرض الكلي. مما أدى بارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) وفي نفس الوقت انخفاض مستوى الإنتاج (البطالة) وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة طردية التي تعرف بظاهرة الركود التضخمي كما هو موضح في الشكل التالي.[1]

الشكل رقم (1-4): منحنى ظاهرة الركود التضخمي

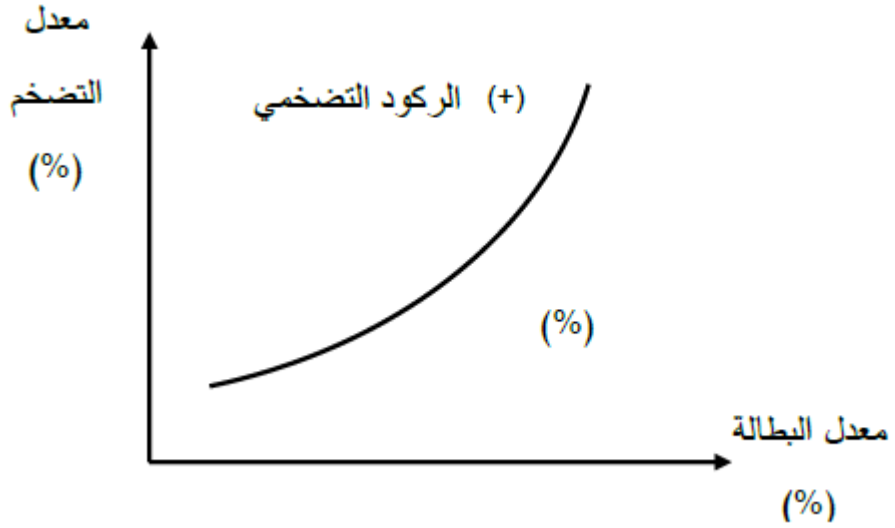

المصدر: السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **مرجع نفسه**، ص 312

وملامح هذه الظاهرة تتضمن ارتفاع الأسعار، انخفاض الاستثمار، انخفاض درجة الاستخدام للموارد، انخفاض درجة استغلال الطاقات، ارتفاع البطالة، عدم ارتفاع الأجور بشكل يتناسب مع ارتفاع الأسعار.

ولقد أثار جدلا في تحليل الركود التضخمي لدى المدارس الاقتصادية الحديثة. حيث شهد النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات من القرن الماضي معدلات نمو مرتفعة تعود إلى مجموعة من العوامل منها داخلية التي تتمثل في ارتفاع معدلات الاستثمار والتقدم التكنولوجي في فنون الإنتاج، وتبني هذه البلدان النظرية الكينزية.

[1] - السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 311

أما العوامل الخارجية كانت في استقرار أسعار الصرف، بموجب معاهدة "بروتنوودز" التي وضعت أسس النظام النقدي العالمي، والتي من بينها اعتبار الذهب والدولار الأمريكي القاعدة الرئيسية لنظام النقد الدولي، وعند مشارف السبعينات انتهى النمو المزدهر وساد جو مليء بالتوتر وينذر بتعرض العالم إلى أزمة اقتصادية [1]

2 - تفسير ظاهرة الركود التضخمي:

لقد ظهرت هناك بعض التفسيرات لهذه الظاهرة من خلال فترة السبعينات، حيث بدأت أسعار البترول ترتفع بمعدل كبير منذ حرب أكتوبر 1976 عندما خفض العرب إنتاج بترولهم بدرجة كبيرة، وانضم إليهم أعضاء منظمة الأوبك من غير العرب. واستمرت الأسعار في الارتفاع إلى أن جاءت حرب إيران والعراق فأدت إلى ارتفاع كبير في أسعار البترول مرة أخرى لنقص الإنتاج والتصدير، وبارتفاع أسعار البترول ارتفعت نقمة الإنتاج في البلاد الصناعية مما أدى إلى نقص العرض الكلي. العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة كما يمثلها منحنى فيليبس تعتبر علاقة قصيرة الأجل، وغير مستقرة وهي قصيرة الأجل لأنها تسود فترة محدودة من الزمن، وعوامل تؤدي لانتقال منحنى فيليبس من وضع لوضع آخر.[2]

إن أزمة الركود التضخمي قد تركزت في الولايات المتحدة وبريطانيا منذ عام 1971 وظهرت أثارها في عام 1975 وفي بقية الدول الصناعية المتقدمة، ولتفادي هذه الأزمة قامت الدول الرأسمالية بسياسات مالية توسعية ممثلة في زيادة الإنفاق الحكومي وتنشيط الجانب الاستثماري لقطاع الأعمال، ولكن الاقتصاد لم تحدث فيه الاستجابة وردود فعل قوية يمكن أن تتجاوز الأزمة وبناءا على ذلك استمرت معدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض لاسيما أن بعض الدول الصناعية اتخذت إجراءات الحماية بسبب ما تعانيه من عجز في ميزان المدفوعات ترتب عليها انخفاض استيرادها من الدول الأخرى.[3]

[1] - رجاء الربيعي، مرجع سابق ، ص 35
[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 335-337.
[3] - رجاء الربيعي ، المرجع السابق، ص 36

عندما بدأت البلدان الغربية تعاني من مرض جديد يتمثل في ارتفاع نسبة البطالة ونسبة التضخم معا وهنا وقع الكينزيون في ورطة شديدة، فلم يعد ممكنا تفسير هذه الوضعية على ضوء النظرية العامة لكينز، ومن ناحية أخرى كانت هذه الورطة بمثابة الفرصة التي انتهزها النيوكلاسيك لتوجيه سهام نقدهم لهذه النظرية عبر الهجوم على منحنى فيليبس، واقتراح السياسة النقدية الرشيدة كعلاج جوهري للركود التضخم.[1]

3 - معدل البطالة الطبيعي ومنحنى فيليبس في المدى الطويل.

مع بداية 1968 احتج كل من Milton fridmen و Edmund S.pheleps على فعالية منحنى فيليبس في المدى الطويل.

منطق فريدمان كان كالآتي: رفع الإنفاق في اقتصاد ما عن طريق السياسة المالية أو النقدية يؤدي إلى ارتفاع غير منتظر في معدل التضخم، لكن الأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار، وبالتالي تصبح اليد العاملة رخيصة (وهذا راجع لانخفاض الأجور الحقيقية) والطلب عليها يزداد والبطالة تتقلص حتى الآن لا يمكن الاحتجاج على صحة العلاقة بطالة / تضخم، إلا أنه في المدى الطويل لا تصبح العلاقة السابقة ذات فعالية بالفعل، إن رد فعل العمال أمام ارتفاع الأسعار هو المطالبة برفع الأجور لتعويض القدرة الشرائية الضائعة. إذا ارتفعت الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار فإن الطلب على العمل يتقلص ويعود معدل البطالة إلى مستواه الأول وهذا الأخير أطلق عليه فريدمان بمعدل البطالة الطبيعي. حيث يرى فريدمان أن الخطأ الأساسي في تحليل فليبس هو أنه لم يميز بين الأجور الحقيقية والأجور النقدية، لكن الواقع، أن العرض والطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي وليس النقدي كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] - بركان زهية، التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية ما بين النظرية والتطبيق" دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 1998-1999 ،ص 36

الشكل رقم (1-5): منحنى فيليبس في المدى الطويل

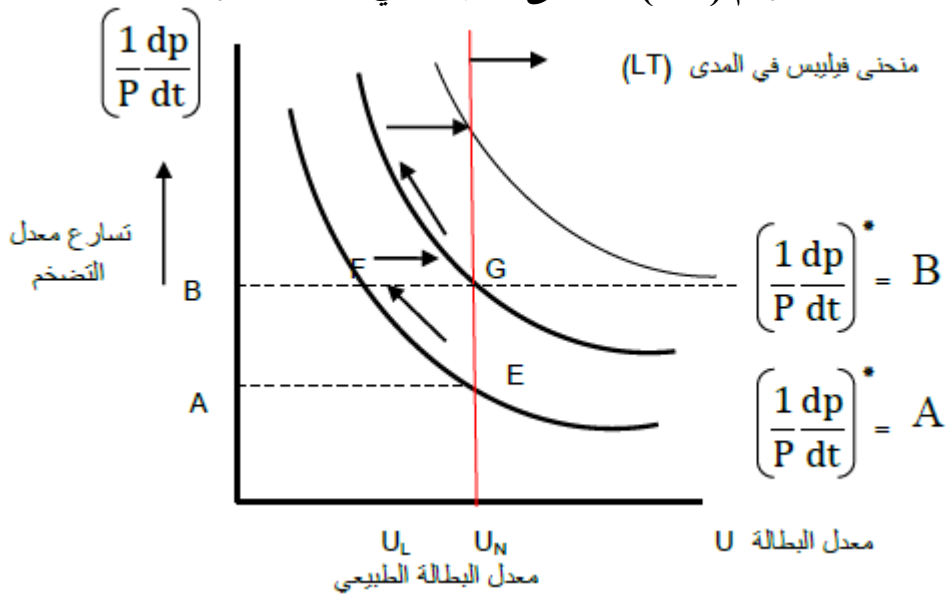

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر:" محاولة التحليل"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، 2012-2013 ،ص 113

فأي محاولة لتخفيض معدل البطالة من خلال التوسع في الإنفاق، يؤدي إلى ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم لأن معدلات الأجور والأسعار لا تتكيف بنفس السرعة، وحسب فريدمان فالسياسة التوسعية في المدى القصير يمكن أن تؤدي إلى زيادة لإنتاج، وبالتالي تنخفض البطالة عن مستواها العادي وذلك بفضل تشغيل الطاقات العاطلة. حتى الأسعار لن ترتفع بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى، لكن إذا استمرت هذه السياسة التوسعية من خلال زيادة عرض النقود مثلا، فإنها ستؤدي إلى حدوث التضخم خاصة في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدل البطالة.

فإذا حاولت السلطات النقدية تخفيض معدل البطالة من U_N إلى U_L فعليها أن تتخذ سياسة توسعية من خلال زيادة العرض النقدي، وكنتيجة لذلك تنخفض معدلات الفائدة مما يحفز الإنفاق والدخل، ويزيد الأسعار، ويدفع المنتجين إلى رفع الإنتاج وفي المقابل زيادة الطلب على اليد العاملة نتيجة الزيادة في الأجور النقدية، إلا أن العمال يتوقعون أن الأجور النقدية التي سيحصلون عليها مقيمة انطلاقا من معدلات التضخم السابقة. مما يجعلهم يتوقعون الحصول على أجور حقيقية أعلى من تلك التي كانوا يحصلون عليها في السابق[1] مما يجعلهم يقبلون بالوظائف الحالية بسبب ارتفاع الطلب من طرف المنتجين لينخفض

[1] - دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر:" محاولة التحليل"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، 2012-2013 ، ص 113-114

معدل البطالة فعليا إلى B ويرافقه معدل تضخم قدره B وتنتقل وضعية الاقتصاد إلى أعلى حسب الشكل السابق.

أما المنتجين فيعتقدون عكس ذلك، لذلك يزيد الطلب على اليد العاملة الرخيصة لكن حينما يعرف العمال أن معدلات التضخم قد وصلت إلى النقطة B، وأن الأجور الحقيقية قد تتدهور نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات بدرجة أسرع، من ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج. مما قد يدفع العمال إلى البحث عن مناصب عمل أخرى تدر أجور حقيقية أعلى. كما يدرك أصحاب المؤسسات (طالبي العمل) أن الأسعار النسبية لمنتجاتهم لم تتغير، لذا سيلجؤون لتخفيض كمية الإنتاج ومن ثم تخفيض الطلب على اليد العاملة، ليرتفع بعدها معدل البطالة إلى أن يصل إلى مستواه السابق A .

واذا حاولت السلطات العمومية دفع اقتصاد البلد مرة أخرى، سوف تكون فيه علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة ولكن تكون علاقة مؤقتة وعندها سيأخذ منحنى فيليبس شكل مستقيم موازي للمحور الرأسي كما هو في الشكل السابق.

خلاصة الفصل الأول

تم التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية لكل من البطالة والتضخم، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول التضخم أما المبحث الثاني مفاهيم عامة حول البطالة ، وأخيرا المبحث الثالث الذي تم تخصيصه للعلاقة بين ظاهرة البطالة والتضخم في إطار منحنى فيليبس أي جمع النقيضين الذي كان محل اهتمام الكثير من المفكرين على رأسهم ويليام فيليبس سنة 1957 معتمدا على الاقتصاد البريطاني في تشخيص العلاقة بين البطالة والتضخم.

وقد توصل ويليام فيليبس إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين البطالة والأجور النقدية. كما تعرض منحنى فيليبس للعديد من الانتقادات، وهذا بسبب عدم ثبات واستقرارية منحنى فيليبس في الأجل الطويل، الأمر الذي لا يعطي للحكومة إمكانية المفاضلة بين البطالة والتضخم، وهنا قد وقع الكنزيون في مشكلة كبيرة، تفسر بحالة الركود التضخمي أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم أصبحت علاقة طردية.

الفصـــل الثانـــي:
البطالـــــة والتضخـــــم
في الجزائر

تمهيـد:

تعتبر أزمتي البطالة والتضخم أحد أهم التحديات الراهنة، فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في أي بلد باعتبارهما ظاهرتان عالميتان متفاوتة النسب تقل وترتفع على حسب درجة تقدم الدول وتأخرها، وتعتبر الجزائر في الآونة الأخيرة من ضمن الدول التي تسعى بكل الطرق لتحقيق تنمية شاملة لمختلف الميادين، وذلك بتوظيفها لكل ما تتوفر عليه من إمكانيات ومؤهلات ومقومات، كما أنها تبنت برامج إصلاحية مكثفة من أجل إعادة النظر في سياستها الاقتصادية حيث قامت بتبني بعض السياسات التي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكبرى بغرض الحد من الضغوط التضخمية.

لقد عانت الجزائر من هاتين الظاهرتين المستعصيتين، حيث أن الاقتصاد الجزائري قد تزعزع وظهر عليه اختلالا كبيرا في الاستقرار الاقتصادي الكلي انطلاقا من سنة 1986 بسبب ارتكاز اقتصادها على قطاع المحروقات بنسبة 97% من صادراتها ، وقد عرفت أسعار النفط الجزائري انخفاضا حادا وهذا ما دفع الجزائر بالقيام بالإصلاحات للتحول إلى اقتصاد السوق وارتأينا في هذا الفصل أن نتناول تحليل واقع البطالة والتضخم في الجزائر

المبحث الاول: واقع البطالة في الجزائر

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من البطالة، لكنها بنسبة يعتبرها كثير من الباحثين غير مبررة، نتيجة المجهودات المختلفة التي تبذلها الدولة، ونتيجة أنها دولة تتوفر على كل الإمكانيات المادية والبشرية خاصة التي تمكنها من اعتماد برامج ناجعة.

وبالرغم من توفر بعض الإحصائيات إلا أنها غير كافية، لتعبر بصورة صادقة عن الوضع الحقيقي لسوق العمل في الجزائر، وتشير البيانات أن نسبة البطالة في انخفاض منذ نهاية التسعينات لتستقر في حدود 9.82 % سنة 2013 وهي نسبة ولو أنها أكبر قليلا من الحد الاقتصادي المقبول، إلا أنها تنبئ أن هناك تحسنا في الوضع الاقتصادي، انعكس على جانب التشغيل، خاصة من خلال اعتماد الدولة الكثير من البرامج التي ساهمت بشكل ملحوظ في تقليل النسبة، ولو أن البعض يشير إلى أن هذه البرامج غير مدروسة بشكل علمي كافي، وتؤثر على نسب البطالة بشكل مؤقت فقط. ومن خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء تحليل مبسط لواقع البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر

إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة للبطالة غنية عن التعريف بحيث لا يمكن التهوين من شأنها والقول بأنها نتيجة مؤقتة لسياسات تدبير الأزمة المعتمدة في الجزائر منذ منتصف الثمانينات، كما تحاول أن تقنعنا بذلك المؤسسات المالية والدولية.

وعلى الرغم باعتبار أن العالم كله يعاني من مشكلة البطالة، وأننا لا نمثل استثناء في هذا الخصوص، فرغم توفر جذور عميقة لأسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري إلا أن هناك عوامل جديدة ساهمت في تفاقم البطالة في بلادنا خلال السنوات الأخيرة يمكن إجمالها فيما يلي:

1-الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة:

هي تلك الأسباب التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها وتتمثل فيما يلي:

1-1-انخفاض أسعار المحروقات:

حتى بداية الثمانينات حققت الجزائر نمواً لا بأس به، إذ زادت معدّلات الاستثمار والتشغيل، وقفز الإنفاق بشقيه العائلي والحكومي إلى مستويات مرتفعة وزادت معدّلات نمّو الناتج الدّاخلي الخام وانخفضت معّدلات البطالة، لكن هذا النمّو كان غير متكافئاً وهشاً لأنه

يستند إلى عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، ومن أبرزها أسعار عوائد النفط، لكن ما أن تعرضت هذه العوامل للتدهور حتى تعرّض الاقتصاد الجزائري لقوى معاكسة وبالأخص مسألة البطالة وتوفير فرص العمل، الذي اتجه نحو الانخفاض ابتداء من سنة 1985 عند تسجيل الانخفاض العالمي في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 وكان لذلك تأثير سلبي قوي على أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة وعلى المناخ الاقتصادي بصفة عامة. [1]

انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة 2001-2009 مما ساهم في خلق مناصب شغل وتراجع ملحوظ لمستويات البطالة لتصل البطالة لأقل معدل لها بنسبة 9.82% سنة 2013 ولكن انخفاض أسعر النفط ابتداءا من سنة 2015 أجبر الحكومة على تعليق التوظيف في المؤسسات العمومية مما أدى إلى معاودة ارتفاع معدلات البطالة.

1-2-تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن الأزمات الداخلية التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي، أدى إلى دخول دول الشمال الصناعية سنوات 1960 في صيرورة إعادة هيكلة اقتصادياتها، رافقها تقليص في نشاطات عدة قطاعات صناعية مما تسبب في أحجام مرتفعة من البطالة، وكان تحويل هذه الآثار السلبية إلى دول العالم الثالث هو الحل الأمثل لها من خلال تخفيض الأسعار النسبية للمواد الأولية بما فيها المحروقات الموفرة من طرف دول العالم الثالث، وعليه فإن تبعية الاقتصاد الجزائري للدول المتقدمة مزدوجة، من جهة تصدير المحروقات، ومن جهة أخرى استيراد الآلات ومستلزمات القاعدة الصناعية. هذا ما جعل آثار سياسة دول الشمال واضحة في الاقتصاد الجزائري، وتبرز أساسا في سوق الشغل بطريقة غير مباشرة ويتجلى هذا في معاودة البطالة للارتفاع انطلاقا من سنة 1985 ، هذه السنة التي صاحبها انهيار الاقتصاد الجزائري الذي أثبت نجاح سياسة الدول الغنية المتمثلة في تعطيل اقتصاديات الدول المصدّرة للبترول. هنا يمكن القول أن مسؤولية الجزائر في هذا السبب ضعيفة لأنها لم تكن قادرة على تجنب هذه الآثار في تلك الفترة ما عدا مسؤولية الاعتماد على الخارج.[2]

---

[1] - يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 -2005 رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006 - 2007 ، ص168- 169

[2] - مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة :دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية "دفعات 1990.1991.1992.1993 "، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، ص 88-89

1-3-العامل الديموغرافي:

منذ الاستقلال عرف النمو الديموغرافي في الجزائر زيادة مرتفعة، يعتبر من بين أعلى النسب في العالم أكثر من 3% خلال ثلاث عقود، وفي نهاية الثمانينات دخلت الجزائر "مرحلة الانتقال الديمغرافي" أين سجل انخفاض في الزيادة الطبيعية واستقرت في نسبة 2,8% .لتتراجع إلى 2,15 % سنة 1997.[1]

كما عرفت سنة 2013 زيادة طبيعية لعدد السكان المقيمين تقدر بـ 795 ألف نسمة، وهو ما يعادل فرق بـ 14 ألف نسمة مقارنة بسنة 2012، و بذلك انتقل معدل النمو الطبيعي من 2.16 إلى 2.07‰ ، كما قدر مجموع السكان المقيمين في الجزائر في 01 جانفي 2014 ما تقديره 38.7 مليون نسمة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، بعدما كان يقدر حسب التعداد العام الأخير للسكان الذي جرى بتاريخ 16 أفريل 2008 بـ 34.1 مليون نسمة.

2-الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

إن السياسات الحكومية المتعاقبة بينت مدى عدم ملائمة القرارات مما أدى إلى زيادة حدة البطالة وتتمثل فيما يلي:

2-1-تسريح وتقليص العمال:

استطاع برنامج التعديل الهيكلي من تحقيق نوع من الاستقرار المالي والتوازن الخارجي على المدى القصير، لكن مقابل هذا البرنامج، لم يستطع تأمين نسبة نمو قوية بدون تضخم وبمعدل بطالة منخفض، إذا شهدت الجزائر خلال فترة التسعينات ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة، وهذا الارتفاع ربما يجد جزءا من تفسيره في الإغلاق المتتالي للمؤسسات العمومية، وبالتالي التسريحات والتقلصات المتولدة عنها المتخذة من أجل تحضير الوضع، وخوصصة عدد كبير من المؤسسات التي أصبحت تشكل ثقلا غير محتمل على الخزينة.[2]

2-2-عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل.

إن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر، عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات وأيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمدارس سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل، بحيث نجد زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم تجانس في هياكله، بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات

---

[1] - بن فايزة نوال، دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005) "حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM " ،رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2008 - 2009 ، ص 61

[2] - سليم عقون، مرجع سابق، ص 85

أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها، ويرجع ذلك لغياب التخطيط والتنسيق السليم بين الواردات المعنية والتقييد في النظم المتبعة. [1]

2-3-قوانين العمل وتشريعاته:

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهم بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة من خلال التشريع الصادر سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية، فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف، بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص والقطاع الغير رسمي، وبالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل وتزايد معدلات البطالة.

2-4-عدم ملائمة سياسة الأجور:

حيث أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بنسبة 17 % فترة 1989-1993 مقابل انخفاض نسبية الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12 % يؤثر على العمالة نفسها، فإذا استمرت الإنتاجية في الانخفاض خاصة في القطاع الحكومي فالنتيجة هي التسريح، فإنتاجية العمال لازالت سلبية فقدرت بـ 0.1 % ما بين 1985-1989 و0.9% ما بين 1994 و1995. [2]

2-5-التوزيع الجغرافي للسكان:

إن الجزائر تعاني من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وأيضا الهجرة من الولايات الأقل جاذبية لمناصب الشغل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لمناصب الشغل، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية.

لقد مست البطالة كل المناطق الجزائرية خاصة الجنوب سنة 1990 رغم انخفاض الكثافة السكانية فيه وذلك راجع لعدم التوازن الجهوي مع توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة غير عادلة، كما

---

[1] - غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2008- 2009 ، ص 145-146.

[2] - بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية، 2002-2003 ، ص 53-54.

أن معدل البطالة ارتفع بنسبة 9.6 % سنة 1998 ، مع انخفاضها في الجنوب نظرا لإتباع سياسة التوازن الجهوي التي تضمنت توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة ملائمة مع مراعاة القدرات الاقتصادية لكل منطقة، وكان الهدف من هذه السياسة القضاء على النزوح الريفي وتشجيع استصلاح الأراضي على مستوى الجنوب. [1]

كما أن حجم البطالة كبيرة بالنسبة لمنطقة الحضر، إذا ما قورنت بحجم البطالة في الريف، حيث سجل سنة 2008 أن هناك 1012000 بطال في المنطقة الحضر مقابل 157000 بطال في الريف.

2-6-التوقف عن تعيين حملة الشهادات:

إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد كبير من مناصب العمل في القطاع الحكومي نجم عنه ارتفاع نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف، حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5 % من مناصب الشغل سنة 1982 ، بينما لم تكن تتجاوز هذه النسبة 35 % سنة 1966. لكن بعد الثمانينات تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل والإجراءات الاقتصادية التي أدت إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين.[2]

أما في سنوات التسعينيات فعرفت انتشار واسع للبطالة في صفوف طلبة الجامعات وخريجي معاهد التكوين المهني، حيث قدر عددهم بحوالي 100000 شخص سنة 1998 ،وفي حدود 140000 شخص في سنة 2001 ،بسبب هشاشة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية الطالبة للعمل والمؤسسات التكوينية خاصة عند اعتماد الجزائر سياسة ترشيد الموارد المالية، فلم يعد بإمكان المؤسسات الاقتصادية تخصيص أغلفة مالية للتكوين والرسكلة، وهو من متطلبات علاقات العمل الجديدة حسب المعطيات الجديدة للسوق التي تعتمد على المرونة الشديدة في العمل.

---

[1] - غرزي سليمة، مرجع سابق، ص 146

[2] - سميرة عبد الصمد، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل ملاءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة، يومي 16/15 /نوفمبر 2011 .ص10

المطلب الثاني: تحليل واقع البطالة في الجزائر.

لم تعد مشكلة البطالة في بلادنا اليوم في حاجة إلى تقديم أو إثبات خطورتها على الاستقرار، ففي ضوء تزايد معدّلات البطالة خاصّة بين الفئات المتعلّمة تزداد حدّة المشكلة مع تزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل وانكماش فرص العمل ومحدوديتها، إذ لم يعد القطاعان العام والخاص قادرين على امتصاص هذه الزيادة، الأمر الذي أدى إلى تدهور حالة سوق العمل في الجزائر واختلاله عبر فترات زمنية متعاقبة وعليه سنسلط الضوء في هذا المبحث في صورة واضحة لواقع البطالة في الجزائر.

1- تطور معدلات البطالة في الجزائر :

عرفت معدلات البطالة وحجمها مستويات مختلفة خلال فترة الدراسة، ويمكن ملاحظة تطور حجم البطالة ومعدلاتها من خلال الشكل رقم (2-1)

الشكل رقم (2-1): معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1991 -2019)

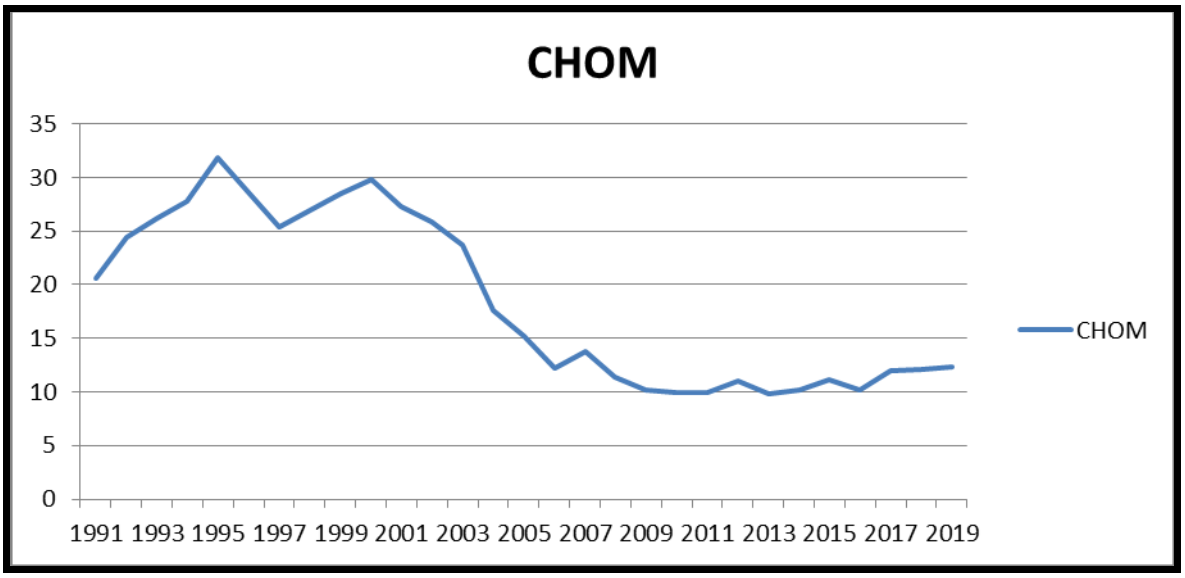

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (1)

يلاحظ من خلال بيانات الشكل رقم **(2-1)** أن تطور حجم البطالة ومعدلاتها عرف أربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى (1991-1993): لقد تميزت هذه الفترة في ارتفاع متواصل في معدلات البطالة بشكل مستمر حيث انتقلت من 20.60% سنة 1991 لتصل إلى 26.23% سنة 1993، وها راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط.

المرحلة الثانية (1994- 1999): والتي اتسمت بارتفاع حجم البطالة بمقدار 850000 بطال خلال هذه الفترة، حيث انتقل حجم البطالة من 1660000 بطال سنة 1994 بمعدل يقدر بـ 27.74% إلى 2510000 بطال سنة 1999 بمعدل 28.45%، وذلك راجع لعدة أسباب منها : انخفاض اسعار النفط ، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب العمل ، وإلى الاجراءات المتخذة في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد والبنك الدولي، والذي تضمن سياسات واجراءات ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في زيادة حجم البطالة ، ومنها برنامج الخوصصة، وحل بعض المؤسسات القطاع العام، مما تسبب في تسريح العمال بصفة إجبارية أو طوعية، هذا فضلا عن الاجراءات الانكماشية التي مست السياسات الاقتصادية بشقيها المالية والنقدية

المرحلة الثالثة (2000- 2009): فقد عرفت هذه الفترة انخفاضا كبيرا في حجم البطالة، مقدر بـ **1438863** بطال، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة بـ 18.3 نقطة مئوية، وهذا راجع إلى السياسات والاجراءات المنتهجة في إطار برامج الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الانعاش الاقتصادي وتفعيل الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل لتوفير الآلاف من مناصب الشغل،

المرحلة الرابعة (2010- 2016): فقد عرفت هذه الفترة استقرار في معدلات البطالة عند حدود 10% ، ففي سنة 2010 بلغ معدل البطالة 9.96 % ، وفي سنة 2016 بلغت 10.2%، وهذا مما يدل على تشبع القطاعات الاقتصادية الموفرة للتشغيل، كقطاع الخدمات والتجارة[1]

المرحلة الرابعة (2017- 2019): والتي اتسمت بارتفاع حجم البطالة حيث بلغت نسبة البطالة قرابة 12% سنة 2017 بسبب الأزمة المالية التي مرت بها البلاد نتيجة تراجع مداخيل النفط مما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع وتجميد عمليات التوظيف ونتيجة لاستمرار هذا الوضع الاقتصادي فقد واصل معدل البطالة في الارتفاع ولكن بنسبة ضئيلة خلال سنوات المالية ليبلغ 12.35 % سنة 2019.

[1] - مسعودي زكريا، عزي خليفة ، اختبار علاقة فيليبس في الاقتصاد الجزائري، مجلة التنمية الاقتصادية ، العدد السابع، ص 138-139.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر:

اعتمدت الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعلقة بالتشغيل على آليات وبرامج متعددة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل، هدفها الأساسي الحد من استمرار تزايد نسبة البطالة، وعموما تجسدت هذه التجربة من خلال العديد من البرامج والأجهزة التي نذكر منها ما يلي:

1-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.
- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الاستفادة من إعانة تتراوح بين 500.000 دج و 1000.000 دج، بمساهمة شخصية ب 1% أو 2% من كلفة استثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر، حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر سنة 1998.[1]

2-الوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات:

أنشأت سنة 1993 تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة. منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ 74397 مليار دينار جزائري مما سمح بتوفير 178.166 منصب شغل. وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.[2]

[1] - درحمون هلال، ترير علي، إستراتجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/ 16/ نوفمبر 2001 ، ص 11-12.

[2] - عاقلي فضيلة، البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية "سياسة التشغيل في الجزائر"، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/ 16 /نوفمبر 2011، ص 12.

3-برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة، موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة .[1]

4-عقود ما قبل التشغيل:

ويتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت، وينظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية، المكلفة وقطاعات الفلاحة، ويخص هذا البرنامج طالبي العمل دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية، وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة العملية، وتقوم الدولة بتمويل برنامج تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، وتحدد الإعانات المقدمة وفقا لعدد المستفيدين ومستوى التأجير الذي يربط حسب مستوى الأجر الوطني الأدنى، أما على المستوى النوعي كشف تطبيق برنامج تشغيل الشباب عن وجود نقائص مرتبطة بـ:

- إشكالية الإدماج التي تنحصر في مناصب العمل المؤقتة غير المحفزة وغير المؤهلة والتي تنجز في إطار الأجر الوطني الأدنى.
- تنظيم الإجراءات الهامشية تماما على المستوى المحلي، بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق مختلف نشاطات المتدخلين و متابعتهم.[2]

5-برنامج مساعدة على إنجاز مقاولات صغرى:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السداسي الثاني لسنة 1997 وهو موجه للمواطنين الشباب الراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة كما يتوجه إلى الإطارات التي شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال، وهذا البرنامج ممول من طرف الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب (FNSEJ)، والمسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، وحرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغبين في إنشاء مقاولتهم الخاصة، تم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات لامتصاص الفائض من العمالة الزائدة في سوق العمل ولو بنسب ضئيلة لكل مقاولة.

---

[1] - غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر "المساهمات وأوجه القصور" مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/ 16 /نوفمبر 2011،ص 6 .

[2] - ريمي رياض،ريمي عقبة، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر دراسة مقارنة بين الفترتين (1998-1990) و(1999-2010) مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/ 16 /نوفمبر 2011 ، ص 12

6-برنامج القرض المصغر:

يسير برنامج القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ANDS) ، ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في شهر نوفمبر من سنة 1999 وهو موجه للأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 60 عاما، ويتمثل أساسا في منح قرض بنكي للمساعدة في إنشاء نشاط يختاره طالب القرض المصغر، ويتراوح المبلغ الذي يمكن منحه بين 5000 دج و 350.000 دج وللحصول على هذه المساعدة يتعين على طالبها لزوما أن يتوفر من ماله الخاص ما لا يقل عن 50 % من مبلغ القرض المطلوب وتقدم هذا القرض البنوك لمدة تمتد من سنة إلى 05 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب، وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 0,2 % من الفوائد البنكية وزيادة على ذلك تقرر إنشاء صندوق ضمان برأس مال قدر بـ 4 ملايير دج (منها 2,5 تدفعها الخزينة من أجل ضمان البنوك وتسهيل منح القروض) .[1]

إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث تم غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.

7- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2000-2014):

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الانعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومة الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية تمثلت في[2]:

7-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي psre (2001-2004):

وقد ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث سمح بإنشاء 751812 منصب منها 464930 منصب دائم و292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها 96% مؤسسات خاصة وهذا العدد يفوق عدد المناصب الشغل التي كانت متوقعة من هذا البرنامج خلال الفترة 2001-2004 والمقدرة

[1] - ماضي بلقاسم أمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16/15 /نوفمبر 2011 ، ص 16

[2] - سقاي محمد الصديق، محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، 2017-2018، ص 45-52

بـ 713150 منصب شغل، البرنامج قد حقق أهدافه في مجال التشغيل وبزيادة قدرها 38662 منصب شغل عن المتوقع .

7-2- برنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005-2009):

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.65% سنة 2004 إلى 10.16% سنة 2009.

7-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014):

ساهم برنامج توطيد النمو الاقتصادي بخفض معدل البطالة من 10.16% سنة 2009 إلى 9.82% في 2013، ولكن رغم أن تنفيذ برنامج الاستثمارات (2001-2014) قد أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسين يبقى ظرفي لارتباطه بعوامل خارجية وبالأخص تقلبات أسعار المحروقات.

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر

بإعتبار الجزائر ضمن الدول التي تسعى بكل الطرق لتحقيق تنمية شاملة لمختلف الميادين وذلك بتوظيفها لكل ما تتوفر عليه من إمكانيات، مؤهلات ومقومات، وجد الاقتصاد الجزائري نفسه مجبرا على التعاون مع ظاهرة التضخم بالرغم مما تحمله من معاني الكبح والتشاؤم والسعي إلى تخفيض حدة أثرها بإستعمال كل الطرق والأساليب، وسنتناول في هذا الفصل واقع التضخم في الجزائر فيما يلي:

المطلب الأول: الأسباب المنشأة للتضخم في الجزائر

تتعدد الأسباب المنشاة للتضخم في الاقتصاد الجزائري وتتداخل فيما بينها نظرا للإختلالات التي يعاني منها نتيجة السياسات المتبعة والتي كان لها دورا هاما في ارتفاع معدلات التضخم وفي هذا الصدد سنعطي أهم أسباب التضخم في الجزائر فيما يلي:

1-الأسباب النقدية:

إن تطبيق إستراتيجية التنمية في الجزائر تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم وأمام عجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض؛ إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي.

يتضح أن نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر كان بسرعة كبيرة ويختلف من فترة إلى أخرى ، حيث تضاعفت الكتلة النقدية 70 مرة بين 1966 و1991 مقارنة بالناتج المحلي الخام الذي تضاعف بـ 27 مرة خلال الفترة 1967-1990 ومنه نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية كان مرتفعا خلال فترة السبعينات والثمانينات مقارنة بسنوات التسعينات نتيجة للاعتماد على تمويل الاستثمارات التنموية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي وتغطيته العجز الموازني بتسبيقات من البنك المركزي.

انخفض معدل نمو الكتلة النقدية خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (ما عدا سنة 1998) إذ وصل هذا المعدل إلى 10.5 % سنة 1995 ، يتضح كذلك عدم مواكبة معدل نمو الناتج المحلي الخام لمعدل نمو الكتلة النقدية قبل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ليعرف نمو الناتج ارتفاعا في المتوسط فاق معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1994-1997) ، نستنتج أن انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية تزامن مع معدل التضخم خلال الفترة 1994-2000 ما يدل على أن العامل النقدي يعتبر من أهم الأسباب المنشئة للفجوات التضخمية في الجزائر.[1]

[1] - طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 -2003 "، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، 2004-2005، ص 163 - 164.

2-الأسباب الهيكلية:

في الجزائر وعلى غرار معظم البلدان النامية لا يمكن دراسة أسباب عدم استقرار الأسعار دون التطرق إلى العوامل الهيكلية التي تعتبر من منابع الضغوط التضخمية، حيث أن التضخم الناتج عن الأسباب الهيكلية له علاقة وطيدة بالتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني في خطط مراحل إستراتيجية التنمية المعتمدة. لهذا نجد هذا النوع من التضخم (التضخم الهيكلي) يعود أساسا إلى وجود حالات التخلف وما تحتويه من مكونات اللاتوا زن بين مختلف القطاعات الاقتصادية ثم عوامل التنمية التي تعود إلى العملية التنموية المسطرة، وتتمثل هذه الأسباب في:

2-1-التضخم الناتج عن وضعية التخلف:

إن الحالة المزرية للاقتصاد الوطني التي تتميز بكل صفات التخلف تعتبر من العوامل المغذية للقوى التضخمية حيث يمكن حصر هذه العوامل في العناصر التالية:[1]

- ضعف الإنتاجية نتيجة عدم تأهيل اليد العاملة.
- نسبة المكان المتزايد ونقص الهياكل القاعدية.
- اللاتوازن الجهوي حيث يظهر التضخم عند وجود اختلال بين الإنتاج والاستهلاك لمنطقة محددة، وهو ما يفرض التبادل والتدفق السلعي من المناطق العالية الإنتاج من أجل تغطية العجز الحاصل في المناطق المنخفضة الإنتاج، وقد تم هذا الاختلال عن طريق قيام استثمارات في مناطق ذات نشاط اقتصادي كبير على حساب مناطق أخرى يجد أغلب سكانها من الأهالي ليس فيها أي نشاط ما عدا بعض النشاطات الحرفية الفلاحية وهذا ما يجعل نقودا كبيرة تطارد بضائع قليلة وهو ما يعطي مبررا لارتفاع الأسعار (التضخم).[2]

[1] - Bali hamid , inflation et mal, développement en algérie, édition, opu, alger,1993.p p 142-144.

[2] - هلال عبد السلام، دراسة تحليلية وتنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006 ، ص 84.

2-2-التضخم المستورد:

يعتبر كل من فوائض الحساب الجاري الناجم عن حصيلة الصادرات من المحروقات، وهيكل الواردات الجزائرية بحكم تأثيره المباشر بنسبة معتبرة على أسعار المستهلكين ومستويات أسعار الصرف، من أهم العوامل التي يتم من خلالها نشوء التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري، حيث تلعب الواردات دورا مهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم اعتماد الاقتصاد الجزائري في مدخلاته الإنتاجية على نسبة معتبرة من الواردات، إلا أن هذه الواردات لها تأثير سلبي على مستوى الأسعار المحلية في حالة تقلب أسعارها أو أسعار الصرف وما ينجر عن التضخم من تأثير على النشاط الاقتصادي، بالإضافة للتدفقات الداخلة لرؤوس الأموال حيث تلعب دورا مهما في التأثير على القاعدة النقدية والكتلة النقدية في أي اقتصاد ما وفي الجزائر بالخصوص. كون هذه التدفقات ينجم عنها تشكيل احتياطات من العملات الأجنبية وبحكم استعمال العملات الأجنبية كمقابل للإصدار النقدي بنسبة معتبرة، ومن هنا يمكن أن ينشأ التضخم المستورد. [1]

2-3-تضخم التنمية:

خلال عملية التحول الاقتصادي من وضعية محاولة النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج به من نلك الحالة التي يحسد عليها عن طريق انتهاج سياسة تنموية تعتمد على الصناعة المصنعة، حيث ظهرت بعض المشاكل التي يمكن أن تظهر باقتصاد يحاول الخروج من حلقة التخلف منها:[2]

- مستوى معدلات الاستثمار المرتفعة.
- التكاليف المبالغ فيها.
- طاقة الوحدات الصناعية المبالغة فيها.
- التكنولوجيا العالية.

3-الأسباب المؤسساتية:

ظاهرة التضخم في الجزائر لها طابع خاص وذلك للدور الذي تلعبه الدولة في تسيير وتوجيه الاقتصاد وهو ما نتج عنه اختلال في دواليب الاقتصاد الوطني بسبب ضعف عملية التخطيط وسوء التنظيم الداخلي ونذكر فيما يلي:

---

[1] - عبور حسام الدين، سياسات لحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة على حالة الجزائر، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2008-2009 ، ص 89-102.

[2] - Bali hamid , op, cit, p149

3-1- تضخم الندرة:

يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الإصلاحات الاقتصادية والاتجاه نحو اقتصاد النمو التي تعرفها الجزائر منذ فترة الثمانينات وبداية التسعينات حيث شهد الاقتصاد اختلالا في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب وجود ندرة في السلع والخدمات والتي يرغب عنها ظهور طوابير أمام المساحات الخاصة بتوزيع السلع، وساهم ضعف هياكل التوزيع والهياكل القاعدية في ندرة بعض المنتجات في مناطق معينة مع وفرتها في أخرى، وتضافرت عوامل أخرى في إحداث هذا النوع من الضغوط التضخمية منها سياسة الدعم عن طريق التسعير الإداري للسلع المشتراة بالعملة الصعبة لبيعها محليا، والتي أدت بدورها إلى ظهور مضاربين هربوا السلع إلى الدول المجاورة.

3-2- التضخم الانتقالي:

يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ 1989 والاتجاه نحو اقتصاد السوق وفي إطار تسوية الاختلال الذي عرفه الاقتصاد الوطني خلال فترة الاقتصاد الموجه قامت الجزائر بعدة إصلاحات للاتجاه نحو اقتصاد السوق، والتي كان لها آثارا هامة على المستوى العام للأسعار، حيث أدى تحرير الأسعار إلى تسارع وتيرة التضخم لاسيما منذ اتخاذ تدابير إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الميزانية إلى غاية سنة 1992 وكنتيجة لتقلص الطلب المتولد على السياسة الرامية إلى تحقيق الاستقرار فإن التضخم تباطأت نسبته فيما بعد ليتجه نحو الانخفاض منذ سنة 1996.[1]

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1988 ، ص 115 .

المطلب الثاني: تحليل واقع التضخم في الجزائر

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، وهي ليست ظاهرة حديثة المنشأ، وبحكم ارتفاع المستويات العامة للأسعار بصفة مستمرة في الاقتصاد الجزائري وآثارها السلبية على القدرة الشرائية للعملة المحلية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلية، كان لا بد على ممارسي السياسات الاقتصادية اتخاذ السياسات الملائمة للحد من آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد المحلي، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على واقع التضخم في الجزائر، من خلال أسباب التضخم وتحليل واقع التضخم في الجزائر وأخيرا أهم السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية للحد من هذه الظاهرة.

1- تطور معدلات التضخم في الجزائر:

لقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد، والشكل رقم (2-2) التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-2): معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1991 -2019)

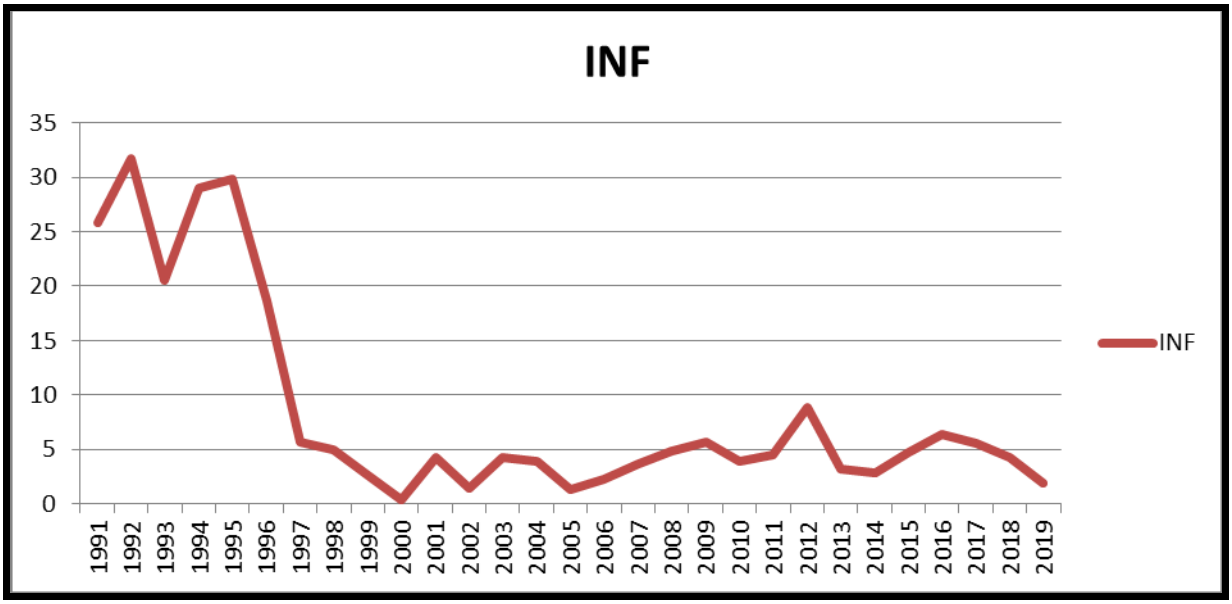

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (1)

نلاحظ من خلال الشكل (2-2) أن الجزائر كانت تحافظ على معدلات تضخم وسعر صرف مستقر في النصف الأول من الثمانينات من القرن العشرين ، ولكن بعد حدوث الأزمة النفطية وتدهور الدولار الأمريكي عام 1986 اتجه معدل التضخم إلى الانخفاض،وتزامن هذا الانخفاض مع الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري، ويرجع هذا الانخفاض في التضخم لعدة أسباب منها المغالاة في قيمة الدينار الجزائري وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي

شهدت بداية التسعينات ارتفاعها متتالية لمعدلات التضخم حيث بلغت 25.88% في عام 1991، و31.67% عام 1992 والتي تعتبر أكبر نسبة للتضخم تشهدها الجزائر، لأن السلطات في ذلك الوقت كانت تعالج العجز المتوالي في الميزانية باللجوء إلى إجراءات السيولة النقدية، مما أدى إلى الزيادة في عرض النقود من جهة، وتخفيض قيمة الدينار لجزائري الذي كان 7.6 دج/$ في عام 1989، ليصل إلى 18.5 دج/$ عام 1991 و 21.836 دج/$ عام 1992 من جهة أخرى، ثم انخفض بعدها التضخم وصولا إلى 20.54% عام 199 وهذا بسبب التحكم الجيد في تسرب الكتلة النقدية، بالإضافة إلى الاجراءات والتدابير التي طبقت في شأن الحد من الواردات

عام 1994، وفي إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المبرم صندوق النقد الدولي الذي تطلب المزيد من الواردات وضخ الكتلة النقدية، وكذا القيام بإجراء تخفيض صريح في قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40% ليصل الدينار الجزائري إلى حوالي 36 دج/$، كل هذه الاجراءات جعلت معدلات التضخم تعاود الارتفاع من جديد، حيث وصلت نسبة 29.04% في عام 1994 و 29.78% عام 1995، لتشهد بعد ذلك الجزائر انخفاضا ملموسا في معدلات التضخم، حيث وصلت عام 1996 إلى 18.68% و 5.73% عام 1997، ثم 4.95% عام 1998، ثم 0.34% عام 2000، وترجع أهم أسباب انخفاض التضخم في هذه الفترة إلى الاجراءات المعتمدة في برنامج التعديل الهيكلي والتي كانت تهدف في مجملها إلى استهداف التضخم، والتي منها خصوصا إجراءات تحرير التجارة الخارجية، وتحرير الدينار الجزائري الذي وصل بعد تحريره إلى 75.26 دج/$ عام 2000، وكذا عدم وجود تضخم مستورد، نظرا لضعف معدل التضخم لدى أبرز شركاء الجزائر التجاريين، وكذا اتباع سياسة مالية انكماشية، وسياسة نقدية صارمة مست التحكم في تسيير الكتلة النقدية، وتحرير الاسعار وتعديل أسعار الفائدة ورفعها إلى مستويات قياسية

إلا أن التضخم عاد إلى الارتفاع في عام 2001 ليبلغ 4.22% وذلك راجع إلى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية (24.9%) والتي تدخل في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي الممتد من الفترة أفريل 2001 إلى أفريل 2004، وارتفاع الاجور، وكذا ضخ كتلة نقدية من طرف الخزينة للبنوك لتطهير محافظها رسملتها، وقد سجل مستوى التضخم انخفاضا محسوسا عام 2002مقارنة بعام 2001، ولكن الاستمرار في دعم برنامج الاستثمار وزيادة مداخيل الاسر رفع من معدل التضخم سنة 2003 إلى 4.27% مقابل 1.42% في سنة 2002

في سنة 2004 أخذت السلطات النقدية والمتمثلة في مجلس النقد والقرض بتحديد معدل مستهدف للتضخم والمقدر بـ 3 % على المدى المتوسط وذلك على حساب تطور المجاميع النقدية والقرض، محدد نمو الكتلة النقدية بين 14% و15% والقروض للاقتصاد 16.5% و 17.5%، رغم هذه السياسة فقد بقيت معدل التضخم مرتفع حيث بلغ 3.96%، نتيجة انخفاض سعر الصرف على الواردات وارتفاع نفقات الدولة، سواء في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي أو في إطار رفع الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى ضعف الانتاج الفلاحي الذي تسبب في الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، وشهد معدل التضخم انخفاضا عامي 2005 و2006 حيث بلغت 1.38% و2.31% على التوالي، وذلك نتيجة استعمال أدوات السياسة النقدية المتمثلة في الاحتياط الاجباري وأداة استرجاع السيولة، والاستقرار النسبي الذي شهده سعر الصرف في كلتا السنتين إذ بلغ حوالي 70.3 دج/$

لترتفع معدلات التضخم عام 2007 إلى 3.67%، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية محليا وكذا عالميا، وتواصل معدل التضخم في الارتفاع لعام 2008 حيث بلغ نسبة 4.86%، والذي يرجع أساسا إلى التضخم المستورد حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية المستوردة لا سيما أسعار المنتجات الفلاحية بنسبة 37.5%

إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر بـ 5.73% يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ عام 2008 ، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأول للجزائر، لتتواصل التوترات التضخمية في عام 2010 لكن باقل شدة من السابق، حيث بلغ 3.91%، وفي عام 2011 عاد التضخم إلى الارتفاع من جديد، إذ بلغ 4.52% وذلك بسبب العوامل التالية:

- النمو القوي للكتلة النقدية
- الزيادة المعتبرة للأجور
- أسواق ضعيفة التنافسية، بل احتكارية، لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها
- مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة والمتزايد بقوة

ليرتفع التضخم عام 2012 بحيث بلغ أعلى معدل له خلال العشرية والمقدر بـ8.89% التي تراجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهذا التضخم المسجل يعتبر داخليا، ويعود غلى الاختلالات

التي تشهدها الاسواق الوطنية (المنتجات الفلاحية والمصنعة) حيث يتم تحديد الاسعار على أساس الوضعية المهنية أو المضاربة

ليسجل تراجعا واسعا وسريعا في عام 2013 إذ بلغ 3.25% وذلك نتيجة الارتفاع المعتدل للأسعار، ليواصل الانخفاض في عام 2014 إذ بلغ 2.91% وذلك بسبب سياسة حماية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الاساسية

عرفت السنتين 2015 و 2016 عودة تسارع التضخم بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013-2014)، فخلال سنة 2015 بلغ التضخم 4.78%، ليرتفع في سنة 2016 إلى 6.4 %، ويعود هذا الارتفاع في معدلات التضخم بسبب معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية على عكس السنوات السابقة، وكذا انحراف اسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات.[1]

في سنة 2017 ،انخفض معدل التضخم إلى 5,6 ٪، مقابل 6,4 ٪ في 2016، وقع هذا التباطؤ في نمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، على الرغم من الارتفاع البسيط في نمو الكتلة النقدية M2 نتيجة لاتباع الحكومة طريقة التمويل الغير تقليدي (طبع الدينار) إلا أن معدلات التضخم واصلة الانخفاض لتصل إلى 1.95% سنة 2019 نتيجة إنخفاض أسعار السلع الغذائية.

[1] - مسعودي زكريا، عزي خليفة ، مرجع سابق، ص 139-141.

المطلب الثالث: معالجة التضخم في الجزائر.

إن استقرار الأسعار يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا لما له من أهمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولما كان الأمر كما هو الحال وبهدف الوصول لمعدلات تضخم مرضية، قامت السلطات الجزائرية بإتباع جملة من الإجراءات وباستخدام عدة وسائل، تمثلت هذه الأدوات في السياسة النقدية، والتي أدت لخفض كمية النقود في الاقتصاد الجزائري وكذلك استخدام وسائل السياسة المالية وفي هذا المطلب سنحاول تبيين كيف تبنت الجزائر السياستين معا.

1- أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

تعتبر عملية محاربة التضخم الغاية النهائية للسياسة النقدية، ومن أجل ذلك سعت السلطات النقدية الممثلة بالبنك المركزي على اتخاذ بعض الحلول لتنفيذ آثاره، وذلك باللجوء إلى جملة من الأدوات التي يمكن تقسيمها إلى نوعين وفيما يلي سنتناول نوع الرقابة في كبح التضخم في الاقتصاد الجزائري.[1]

1-1- وسائل الرقابة المباشرة:

لا شك أن للرقابة الكيفية على الائتمان دور هام كأسلوب لضبط التضخم في الجزائر، لهذا فقد أصاب المشرع الجزائري عندما نص القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض على ضرورة تزويد البنك المركزي الجزائري بسلطات واسعة في الرقابة الكيفية على الائتمان، حيث أنها تهيئ له تدخلا فعالا يتيح له السيطرة على الائتمان وذلك بتوجيهه نحو فروع النشاط الاقتصادي التي تساهم في دعم الجهاز الإنتاجي بالدولة وتحويله عن فروع النشاط الأخرى الأقل أهمية، وحتى أوائل عام 1994 ، كان البنك يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود أقصى على المبالغ الكلية لإعادة عملية الخصم واتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك. كما حدد قانون النقد والقرض 90- 10 المبلغ الأقصى للاكتتاب الممنوح للخزينة بـ 10 % من مجموع الإيرادات العادية للميزانية المحققة خلال السنة المالية الفارطة، وحدد أيضا أن فترة منح القرض، لا يجب أن تتجاوز 240 يوما إضافة على ذلك فإنه لا يحق للبنك المركزي أن يحتفظ بأكثر من 20 % من قيمة الإيرادات العادية للدولة في شكل سندات.

وعليه فإن أساليب الرقابة المباشرة، رغم الصعوبات التي تعارضها التشوهات الشديدة التي تحدثها في توزيع الموارد نتيجة تطبيق الحدود القصوى المفروضة على البنوك إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه كأداة لتوجيه الائتمان والتحكم في السيولة بصورة فاعلة، والواقع أن التجارب قد أثبتت أن الرقابة المباشرة على الائتمان تعتبر من أكثر الأدوات الفاعلة فيضبط التضخم الاقتصادي الجزائري.[2]

---

[1] - كمال بن يخلف، السياسة النقدية المالية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري 1970-2005 ، رسالة ماجستير ،غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007 ، ص 181 -183

[2] - رقيق ساعد، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر(1990-2005)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي،2008-2009، ص 184-185.

2-1-وسائل الرقابة الغير مباشرة:

أدى انتهاج السياسة النقدية المشددة إلى هبوط نسبة السيولة من 49% سنة 1993 إلى 36% سنة 1996 ، مؤديا بذلك إلى إزالة الزيادة في السيولة التي تراكمت خلال الفترة 1992-1993 ، حيث ألغت الحدود القصوى على أسعار الإقراض في أسواق النقد والبنوك التجارية في سياق الانتقال نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للتحكم في السيولة وتحقيقا، لهذا الهدف اشترط البنك المركزي أن تحتفظ البنوك التجارية بأموال احتياطية في عام 1994 ، وأدخل بعد ذلك نظام مزادات الشراء لإعادة تمويل البنوك بالإضافة لاستخدام عمليات السوق المفتوحة. مما سبق يمكن تلخيص أدوات الرقابة النقدية غير المباشرة المستعملة لضبط التضخم في الجزائر في النقاط التالية:

1-2-1-سياسة سعر الخصم:

يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم خاص بكل قطاع.

ويمكن توضيح تطور معدلات سعر الخصم في الجزائر خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2- 1): تطور معدل سعر الخصم في الجزائر خلال الفترة (2006 - 2018)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل إعادة الخصم (%)	4.5	4	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5	3.75	3.75

المصدر: سعودي صلاح الدين ، شعبان أيوب عبد القدوس، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر (2006-2018)، رسالة ماستر، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،2018-2019، ص 47.

عند تقييمنا لسياسة إعادة الخصم يتضح لنا أنها في انخفاض مستمر باستثناء سنتي2017 و2018 فبعد أن بلغ 4.5% سنة 2006 شهد بعد ذلك استقرار تام خلال الفترة 2007 حتى سنة 2015بمعدل 4% لينخفض سنة 2016 إلى 3.5% بغية زيادة الكتلة النقدية التي عرفت معدل نمو ضئيل بلغ 0.8% وفي سنتي 2017 و2018 بلغ 3.75%.

والملاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض مستمر، واستقراره انطلاقا من سنة 2007 في حدود 4% يعود إلى عدم لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لإعادة التمويل، وذلك بسبب السيولة الكبيرة

التي ميزت هذه المرحلة ، وعدم اهتمام البنك المركزي بهذه الأداة باعتبار أن الأدوات الجديدة التي تم استخدامها كانت أكثر فعالية في امتصاص السيولة، وبالتالي يمكن لنا الحكم على عدم فعالية هذه الأداة في السوق النقدية الجزائرية، نظرا للموارد الكبيرة للبنوك الجزائرية.[1]

1-2-2- سياسة السوق المفتوحة:

أدرجت هذه السياسة في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض، حيث تتمثل عمليات السوق المفتوحة في شراء وبيع سندات عامة لأجل أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة لإعادة الخصم، أو تسبيقات من طرف بنك الجزائر في السوق النقدية، حيث يقوم بنك الجزائر بعملية البيع والشراء مع المؤسسات والبنوك المالية المسموح لها بالتدخل في السوق النقدية، البداية الفعلية لهذه السياسة كانت منذ **1990 -12-30** ، كان ذلك بهدف التعزيز

من قدرة بنك الجزائر في تسيير أحسن للسياسة النقدية، هذه العملية الأولى لتدخل بنك الجزائر كانت لشراء سندات عامة لأقل من ستة أشهر تبلغ قيمتها 4 ملايين دينار جزائري بمعدل متوسط يقدر بـ 14.94%

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أكثر وسائل البنك المركزي فعالية في التأثير على حجم الائتمان والتعديل غير المباشرة للسيولة البنكية، وتدخل في إطار تنمية تطوير السوق النقدية بتأمين السيولة النسبية للسندات العامة. ولكن تبقى فعالياتها مرتبطة بمدى فعالية وحجم السوق النقدية الجزائرية.[2]

1-2-3-سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

في أوقات التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية بنسبة تقدر بـ 3% على مجوع الودائع التي تم تعويضها بنسبة 4% ابتداء من 11 فيفري 2001 ، إلا أنه وبعد حوالي 10 أشهر وبتاريخ 15 ديسمبر 2001 حددت نسبة الاحتياطي بـ 4.25 %، وهذا دليل على رغبة البنك المركزي في جعل سياسة الاحتياطي القانوني أداة للتحكم في سيولة البنوك، حيث تم رفعها كلما أدت الضرورة لعلاج الضغوط التضخمية.[3] ويوضح الجدول التالي تطور معدلات الاحتياطي الإجباري، ومعدلات الفائدة على الاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2001 -2018.

---

[1] - سعودي صلاح الدين ، شعبان أيوب عبد القدوس، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر (2006-2018)، رسالة ماستر ، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،2018-2019، ص 47.

[2] - دهيمي عمر، أثر تغير أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2009، رسالة ماجستير، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2011- 2012، ص 100 .

[3] - نجاة مشمس، فعالية السياسة النقدية والمالية في ضبط التضخم 1986-2004، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة-محمد خيضر-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004-2005 ، ص 75.

جدول رقم (2-2): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001 -2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاحتياطي الإجباري (%)	3	4 .25	6 .25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9	11	12	12	12	8	4	10

المصدر: سعودي صلاح الدين ، شعبان أيوب عبد القدوس، مرجع سابق، ص 49

والملاحظ من الجدول السابق أن الاحتياطي الاجباري استعمل خلال عام 2006، كما هو الحال خلال عام 2007 بطريقة نشطة، بحيث يتماشى معدل هذا الاحتياطي وفقا لتطور الاحتياطي الحر للبنوك والذي حدد بـ 6.5%، وللتقليص من الافراط في السيولة، تم رفع الاحتياطي الالزامي في ديسمبر 2008 ليصبح 8%، في ضوء ذلك وصلت ودائع البنوك بعنوان الاحتياطي الالزامي إلى 394.7 مليار دج في نهاية عام 2008 بعدما كانت في مستوى 272.1 مليار دينار في نهاية عام 2007

وقد بلغت نسبة الاحتياطي الاجباري خلال ماي 2013 أعلى نسبة بـ 12% وبقيت ثابتة إلى سنة 2015 مما سمح بتقلص السيولة إلى 1832.6 مليار دج ، وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2016 لما لها من أهمية بمعدل منخفض قليلا عن سنة 2015 بنسبة 8% ، لتنخفض في سنة 2017 إلى نسبة 4% بسبب الانخفاض الحاد في السيولة ورغبة البنك المركزي في زيادة هذه الأخيرة وهو متزامن مع استئناف التمويل غير التقليدي، ليعود للارتفاع مجددا حيث بلغ في سبتمبر 2018 نسبة 10%. [1]

2- أدوات السياسة المالية في الجزائر:

لعبت السياسة النقدية دورا هاما في تحقيق استقرار الأسعار، مما يدفع بالسلطات لمواصلة المجهودات لتحسين وضعية الميزانية العامة وذلك بإتباع سياسة مالية صارمة من خلال العمل على تخفيض مصاريف الميزانية من جهة وزيادة الإيرادات من جهة ثانية، ولتحقيق ذلك ومن أجل القضاء على مصادر العجز المالي نجح برنامج التصحيح المنفذ عام 1994 في استخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق كأداة فعالة من أدوات الإدارة الاقتصادية الكلية، فأصبح الرصيد المالي من جراء ذلك أقل تعرضا لتقلبات أسعار النفط العالمية.

[1] - سعودي صلاح الدين ، شعبان أيوب عبد القدوس، مرجع سابق، ص 49.

2-1- الإجراءات الضريبية:

تعتبر السياسة الضريبية من السياسة الفعالة للقضاء على الضغوط التضخمية، وذلك بتقليص معدل الاستهلاك، وايجاد التوازن بين العرض والطلب، وللوصول إلى هذا الهدف
عمدت الحكومة الجزائرية إلى ضبط سياستها الضريبية بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الحالي لاسيما مع التحول إلى اقتصاد السوق.[1]

2-1-1- تعديل سعر الصرف:

نظرا لحالة اللاتوازن الخارجي والارتفاع الأقصى للأسعار الذي انعكس سلبيا على الصادرات وايجابيا على الواردات. تعديل سعر الصرف كان واجبا ومسجل في إطار سياسة الإصلاحات الهيكلية، والهادف إلى إزالة عوائق ترقية الصادرات خارج المحروقات وتطوير النشاط الإحلالي للاستيراد وتحسين تسير النشاط المالي والاقتصادي.

وعليه فتعديل سعر صرف الدينار الجزائري بدأ منذ 1986 بانحدارات التعادل ثم تخفيض رسمي قوي في 1991 يقدر بـ 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي، والهدف كان إعادة التوازن الخارجي وترقية المنافسة للمؤسسات الوطنية في إطار تحرير التجارة الخارجية وتحويل الدينار في مجال العمليات الجارية.[2]

2-1-2- زيادة الواردات نتيجة لتحرير التجارة:

قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء كثير من العوائق غير التعريفية مع ارتفاع رسوم الجمارك على كثير من الواردات. وبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدرجي حيث جسده أولا قانون 88 - 29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج.

وقد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد.

ولكن في سنة 1992 ونتيجة الاختلالات المالية قامت السلطات العمومية بتقليص حجم الواردات، كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليس لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي.[3]

---

[1] - بن يخلف كمال، مرجع سابق، ص 186-187.
[2] - مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (01:1990-04:2003) ، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، 2004- 2005 ، ص 54.
[3] - بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 195-196.

2-2- إجراءات الرقابة على الأجور والأسعار:

تعتبر وسيلة الرقابة على الأجور والأسعار من الإيرادات الواجب إتباعها في حالة وقوع ظاهرة ما تسمى "تضخم التكاليف" وهذا عن طريق التأثير على أهم عنصر محرض على ارتفاع التكاليف، وهو الأجر مع البحث عن العلاقة الموجودة بين الأجور والأسعار من أجل .المحافظة والدفاع على القوة الشرائية للطبقة العامة [1]

2-2-1- الرقابة على الأجور:

لقد أولى معظم الاقتصاديين اهتماما كبيرا لدور الأجور في تغذية الضغوط التضخمية، باعتبارها تمثل التكلفة العظمى التي تدخل في تكلفة الإنتاج ومنه يوحي هؤلاء الاقتصاديين بوصفه علاج التضخم عن طريق النفقات بالتأثير على الأجور، وتطبيق رقابة مباشرة التي عرفت استقرارا كبيرا في -1997صارمة بتثبيت معدل الأجور لمدة زمنية معينة، وهذا ما نجده في الجزائر خلال الفترة 1972 .مستوى الأجور يتم بقوة القانون وضع الحد الأدنى للأجور

ومع بداية التسعينات ودخول المؤسسات العمومية عهد الاستقلالية في التسيير أصبحت الأجور تحدد عن طريق الاتفاقية الجماعية بين أرباب العمل والحركة النقابية الممثلة للعمال، غير أن تطبيق الرقابة على الأجور يمكن أن يكون لها آثار سلبية على القطاعات ذات الكفاءة والمردودية المرتفعة، مما يجعل هناك صراع حقيقي بين الحركات النقابية والإدارة، وما ينتج عن ذلك من خلق حالة الاستقرار داخل المؤسسات، مع هروب اليد العاملة الماهرة إلى النشاطات الأخرى لها أكثر أجرا وأثر ذلك على ضعف الإنتاجية الكلية للمؤسسة. هذه الإجراءات تدخل ضمن تدابير صندوق النقد الدولي من خلال إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات وانتهاج سياسة مداخيل متشددة للقضاء على الصعوبات المالية التي تعاني منها.

2-2-2 - الرقابة على الأسعار:

تميز برنامج الدعم العام للمواد الغذائية والطاقة بتكاليفه الباهظة إذ بلغ 4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1990 حيث أدى سوء تخصيص موارد إلى استهلاك السكان الأكثر ثراء أزيد من 60 %. من المواد الغذائية المدعمة وفي هذا الإطار جاء تدابير البرنامج الاستعدادي الأول لمواجهة التضخم فيما يلي:

[1] - عبد القادر مدادي، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستعمال التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، رسالة ماجستير، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2011-2012، ص 49-50.

إصلاح نظام الأسعار، حيث كان نظام الأسعار المحلية في الجزائر خاضعا للعديد من الضوابط والتشوهات وقسم قانون الأسعار لعام 1989 المنتجات إلى:

1. المنتجات ذات الأسعار الحيوية.
2. المنتجات التي تخضع لهوامش ربح محددة.
3. المنتجات ذات الأسعار الحرة، ولكنها مع ذلك تعلن من قبل السلطات وكان الدعم أيضا للمستهلكين ويشمل أسعار الطاقة والسلع الغذائية الأساسية لمنتجي عدة منتجات زراعية ولوازم الإنتاج الزراعي.[1]

[1] - حمادي خديجة، مرجع سابق، ص 62-66.

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1991-2019)

لقد تمت الإشارة إلى العلاقة بين البطالة والتضخم في الفصل الأول، التي قام بها **A.Philips** سنة **1958** بإيجاد علاقة بين معدل البطالة والتغيير في الأجور الاسمية حيث اعتبر العمل سلعة، بمعنى أنه إذا كان الطلب عليها ضعيفا فإن البطالة تكون منخفضة، ومن ثم يقوم المستثمرون برفع مستويات الأجور للحصول على اليد العاملة التي يحتاجونها، والعكس فإذا كان معدل البطالة مرتفعا يقوم العمال بعرض قوة عملهم بأجور منخفضة عن تلك السائدة في سوق العمل وبالتالي فان العلاقة بينهما ليست خطية، وتطورت هذه العلاقة لكي تشمل معدل البطالة ومعدل التضخم بافتراض أن الأسعار والأجور تتزايد بنفس الوتيرة، إلا أن الاقتصاديات الحديثة أثبتت أنه يمكن أن تتزامن البطالة والتضخم في نفس الوقت.[1]

المطلب الأول: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1991-2000)

بالنسبة للجزائر، مع بداية مرحلة التسعينات عرف معدل التضخم ارتفاعا كبيرا إذ وصل إلى **20.54**% لسنة **1993** ثم انخفض ليبلغ **0.33** % سنة **2000** نتيجة الإجراء الانكماشي الذي انعكس سلبا على حجم الاستثمارات بالقطاع العام، الذي أصبح يتنازل عن وحداته سنة بعد أخرى فاتحا بذلك المجال للقطاع الخاص، وما يترتب على ذلك من تسريح اليد العاملة، أما من حيث الأجور فإنها تميل إلى ارتفاع من حيث القيمة الاسمية والانخفاض من حيث القيمة الحقيقية بسبب إجراءات تخفيض العملة وارتفاع مستويات الأسعار، وأصبحت فئة الشباب تقبل بمستويات أجور متدنية في ضل ندرة مناصب العمل.

نستنتج مما سبق أن الجزائر خلال الفترة **1991- 2000** أعطت الأولية لمكافحة التضخم على حساب مكافحة البطالة ويرجع سبب ذلك في مشروطية صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى استرداد أموال الصندوق بغض النظر عن بقية المؤشرات.

ولتوضيح العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة **1991-2000** ذلك من خلال معطيات الجدول رقم (2-3). و الذي قمنا بترجمة معطياته في الشكل رقم (2- 3)

[1] - العايب عبد الرحمان، البطالة والتشغيل "في إطار برنامج التعديل الهيكلي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، 2003- 2004 ، ص 100 - 110.

جدول رقم (2-3): يوضح تطور معدلات البطالة والتضخم في الواقع الجزائري خلال الفترة (2000-1991)

السنوات	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)
1991	25,88	20,6
1992	31,67	24,38
1993	20,54	26,23
1994	29,04	27,74
1995	29,78	31,84
1996	18,68	28,62
1997	5,73	25,43
1998	4,95	26,92
1999	2,64	28,45
2000	0,34	29,77

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم 1

الشكل رقم (2-3): العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (2000-1991)

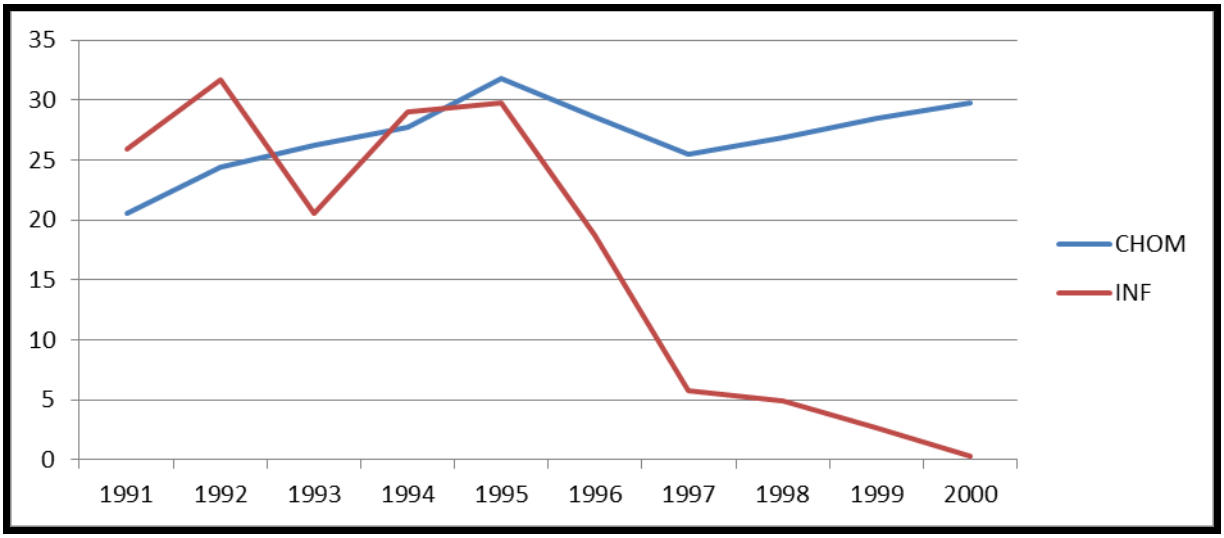

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-3)

من خلال الشكل رقم (2-3) يتم استنتاج أن الفترة التي أوضحت علاقة فيليبس اتساقا مع المعطيات الجزائرية وهي مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الموسع **1995-1998** عرفت هذه الفترة تسجيل تحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

خاصة فيما يتعلق من أهم محاور هذا البرنامج هو صرامة السياسة النقدية، أدت إلى انخفاض معدلات التضخم كان هذا الانخفاض على حساب معدلات البطالة التي ارتفعت يعني أن العلاقة بينهما تبادلية **Trade-off**، وهذا مثل ما حصل في دول أخرى، تفاقم معدلات البطالة والتراجع في معدلات التضخم[1].

المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)

ما يلاحظ بالنسبة لمعدلات البطالة أنها وصلت إلى أعلى مستوى لها مع نهاية التسعينات ثم أخذت بالتراجع رغم الانخفاض مع بداية سنة **2001** إلا أنه يبقى عند مستويات مرتفعة نسبيا كل هذا يفسر بوضوح محدودية الفعالية للسياسة المالية التوسعية خلال نمو الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة. وخلال فترة الدراسة فقد أودت السلطات الحكومية أهمية كبيرة لمكافحة البطالة من خلال فتح المجال الكبير للقطاع الخاص وبرامج التشغيل ووكالات لدعم تشغيل الشباب التي ذكرناها في المبحث الأول من الفصل الثاني وذلك لتنشيط الطلب الكلي على زيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة للإعفاء من الضرائب مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة.

وهذا ما يبين لنا أن من الناحية النظرية لمنحنى فيليبس المتضمن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم على مستوى الاقتصاد الجزائري، حيث أن الجزائر تخلت عن سياسة إدارة الطلب الكلي الهادفة إلى تخفيض معدلات التضخم والسعي إلى تخفيض معدلات البطالة.

ولتوضيح العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة **2001-2013** من خلال الجدول رقم **(2- 4)** الذي ترجمنا معطياته في الشكل رقم **(2-4)**

[1] - دايمي بلال ،دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2013) رسالة ماستر، منشورة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2014-2015، ص 97-99.

جدول رقم (2-4): يوضح تطور معدلات البطالة والتضخم في الواقع الجزائري خلال الفترة (2001-2013)

السنوات	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)
2001	4,22	27,3
2002	1,42	25,9
2003	4,27	23,72
2004	3,96	17,65
2005	1,38	15,27
2006	2,31	12,27
2007	3,68	13,79
2008	4,86	11,33
2009	5,73	10,16
2010	3,91	9,96
2011	4,52	9,96
2012	8,89	10,97
2013	3,25	9,82

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم 1

الشكل رقم (2-4): العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (2001-2013)

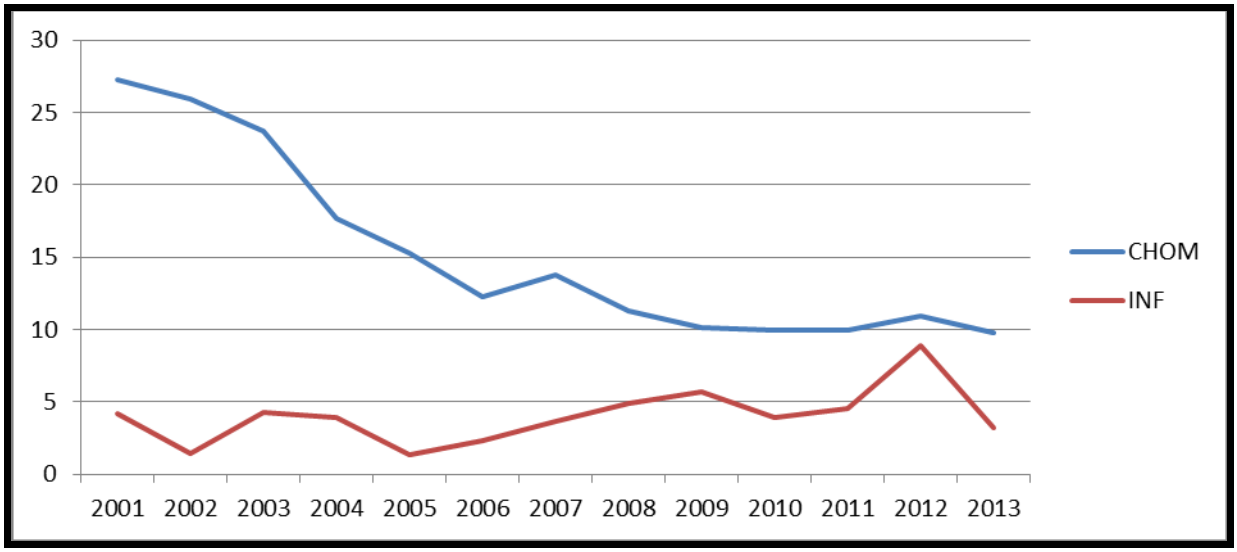

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-4)

من خلال الشكل رقم (2-4) والذي يبين طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة **2001 - 2013** في الجزائر يتم استنتاج أن فترة الانتعاش ودعم النمو الاقتصادي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما.

ولكن خلال سنة 2012 نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرة الركود التضخمي لأن معدلات البطالة والتضخم يسيران جنبا إلى جنب وبمعدلات مرتفعة وذلك راجع لأن واضعي السياسة الاقتصادية في الجزائر قائمين على تحفيز الطلب الكلي يعني زيادة الإنفاق الحكومي من خلال تشجيع الشباب بالبرامج المهنية للخروج بالاقتصاد من حالة الركود وزيادة مرتفعة في الأجور دفعت إلى رفع الطلب، مما جعل ارتفاع الأسعار، نتيجة عدم تكامل السياسة النقدية والمالية في الجزائر وهذا ما أدى إلى ارتفاع التضخم ذلك باعتبار التضخم ظاهرة نقدية، لكن بنك الجزائر بقى صامدا أمام هذه الظاهرة وأدت السياسة المالية التوسعية باستمرار زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة تحسن رصيد الميزانية وأسعار النفط وهذا ما انعكس على سنة 2013 حيث انخفض معدل التضخم وعاد لمعدله المعهود بنسبة قدرت بـ 3.25 %.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

ولتوضيح العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة 2014-2019 من خلال الجدول رقم (2- 5) الذي ترجمنا معطياته في الشكل رقم (2-5)

جدول رقم (2-5): يوضح تطور معدلات البطالة والتضخم في الواقع الجزائري خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)
2014	2,91	10,2
2015	4,78	11,2
2016	6,4	10,2
2017	5,59	11,99
2018	4,27	12,14
2019	1,95	12,35

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم 1

[1] - دايمي بلال ،مرجع سابق ، ص 99-101.

الشكل رقم (2-5): العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (2014-2019)

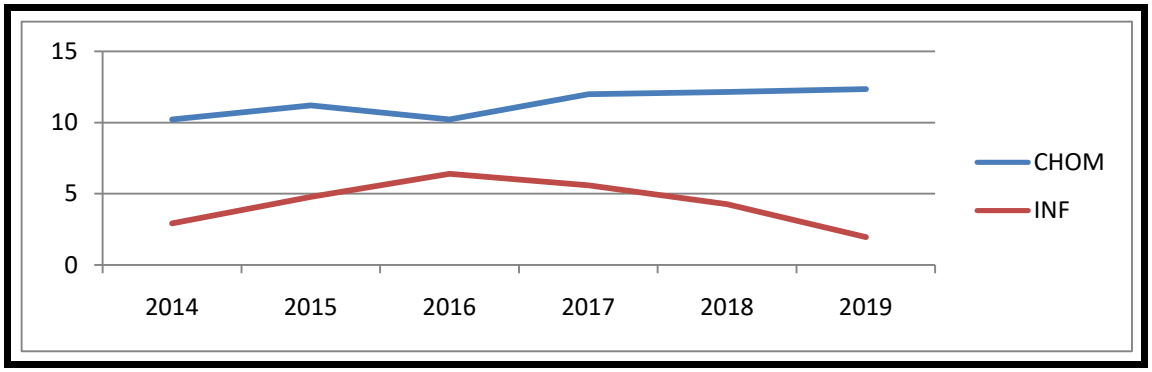

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-5)

من خلال الشكل رقم (2-5) والذي يبين طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم خلال الفترة 2014 -2019 في الجزائر نلاحظ تسارع التضخم خلال سنتين متتاليتين، حيث ارتفع من 2.91% سنة 2014 إلى 6.4 % سنة 2016 ثم تباطأ متوسط الوتيرة السنوية لنمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في سنة 2017 ليصل إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية الذي يعتبر المحرك الأساسي للتضخم في حين يتواصل انخفاض معدل النمو بوتيرة ملحوظة حيث بلغ 1.6% نتيجة الانخفاض الذي عرفته عائدات الصادرات النفطية، كما أدى ذلك إلى ارتفاع في معدل البطالة من 10,2% سنة 2014 إلى 11,99% سنة 2017 بالإضافة إلى عدم توافق متطلبات سوق العمل مع الشهادات الجامعية.[1]

في سنتي 2018 و2019 ،واصل معدل التضخم في الانخفاض حيث بلغ 4.27 ٪، و 1.95 ٪ على التوالي نتيجة إنخفاض أسعار السلع الغذائية، رغم توقع الاخصائيين خلافا لذلك نتيجة اتباع الدولة طريقة التمويل الغير تقليدي (طبع الدينار) لمواجهة الأزمة المالية التي عانت منها الجزائر لخمسة سنوات على التوالي بسبب انكماش الاقتصاد بفعل تراجع عائدات النفط مما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع وتجميد عمليات التوظيف فقد واصل معدل البطالة في الارتفاع ولكن بنسبة ضئيلة ليبلغ 12.35 % سنة 2019.

[1] - حمداني نعيمة، مباني عبد المالك، أثر النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ،المجلد الثاني، العدد الثاني، ص 18.

المطلب الرابع: التفسير الاقتصادي لوجود الركود التضخمي

كما تم التطرق في الجانب النظري للدراسة لمفهوم ظاهرة الركود التضخمي والتي تعرف باقتران التضخم بالبطالة أو الركود التضخمي الذي يظهر عندما يزداد الميل للادخار ويتناقص الميل للاستهلاك وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال فينقص الاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال والموارد ويظهر الركود إلى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل،[1] وللحكم على اقتصاد ما أنه يعاني من الركود يعتمد الاقتصاديون على مؤشر مركب من مجموع معدلي التضخم والبطالة ويسمى هذا المؤشر مؤشر الركود التضخمي "للتعرف على الظاهرة من وجودها أو عدم وجودها " حيث أن:

معدل الركود التضخمي = معدل التضخم + معدل البطالة

واستنادا إلى المؤشر السابق نقول أن الاقتصاد الوطني يعاني من ركود تضخمي أشارت إحدى الدراسات المتعلقة بظاهرة الركود التضخمي إلى أنه في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي 10 % مع تصاعد كل من التضخم والبطالة في هذه الحالة نقر بأن الاقتصاد محل الدراسة يعاني من ركود تضخمي وبرغم من كونه مؤشرا جيدا لكن ربطه بنسبة معينة (10%) يحتاج لإعادة النظر فمن الممكن أن يتجاوز النسبة 10 % بالرغم من أن معدل البطالة فقط أو معدل التضخم فقط لا يتجاوز النسبة 3% أو 4% على أقصى تقدير.

و بناءا على ما سبق يمكن القول بأن الاقتصاد الوطني يعاني من الركود التضخمي إذا كان معدل الركود التضخمي أكبر من **8%.**

ومن أسباب هذه الظاهرة يرى البعض أن السبب الرئيسي للركود التضخمي في الدول النامية هو أن الدول الرأسمالية المتقدمة استهدفت حل مشكلة الركود التضخمي بها عن طريق نقل عبء تلك المشكلة أو جزء منها على الأقل إلى الدول النامية، وقد تم ذلك من خلال نشاط صندوق النقد والبنك الدوليين في ضوء برنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي.[2]

وبناءا على المؤشر السابق نوضح ذلك على واقع الجزائر خلال الفترة **1991- 2019.**

---

[1] - رمزي زكي، التضخم المستورد، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1985 ، ص 86

[2] - إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري –دراسة تحليلية-،دراسة منشورة من قبل مركز MPRA، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2002 ، ص 27-28.

جدول رقم (2-6): يبين تطور معدل الركود التضخمي في الواقع الجزائري خلال الفترة (1991-2019)

السنوات	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)	معدل الركود التضخمي (%)
1991	25,88	20,6	46,48
1992	31,67	24,38	56,05
1993	20,54	26,23	46,77
1994	29,04	27,74	56,78
1995	29,78	31,84	61,62
1996	18,68	28,62	47,3
1997	5,73	25,43	31,16
1998	4,95	26,92	31,87
1999	2,64	28,45	31,09
2000	0,34	29,77	30,11
2001	4,22	27,3	31,52
2002	1,42	25,9	27,32
2003	4,27	23,72	27,99
2004	3,96	17,65	21,61
2005	1,38	15,27	16,65
2006	2,31	12,27	14,58
2007	3,68	13,79	17,47
2008	4,86	11,33	16,19
2009	5,73	10,16	15,89
2010	3,91	9,96	13,87
2011	4,52	9,96	14,48
2012	8,89	10,97	19,86
2013	3,25	9,82	13,07
2014	2,91	10,2	13,11
2015	4,78	11,2	15,98
2016	6,4	10,2	16,6
2017	5,59	11,99	17,58
2018	4,27	12,14	16,41
2019	1,95	12,35	14,3

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل الثاني:

لقد عالج الفصل الثاني تحليل واقع البطالة والتضخم في الجزائر عبر فترات زمنية متعاقبة، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث فكان المبحث الأول بعنوان واقع البطالة في الجزائر، تطرقنا فيه إلى دراسة أسباب البطالة وقد تميزت هذه الأسباب بتفرعها إلى أسباب خاضعة لسيطرة الدولة وأسباب لا تتحكم فيها الدولة والاجراءات المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر.

أما المبحث الثاني فارتأينا أن نعرض تحليل واقع التضخم في الجزائر، حيث تطرقنا في هذا المبحث لدراسة أسباب التضخم وطرق معالجته ودراسة معدلات التضخم في الجزائر للفترة (**1991-2019**)، أما المبحث الثالث فقد عني بإبراز العلاقة بين البطالة والتضخم، وقد لاحظنا أن الجزائر في مطلع التسعينات اتجهت للحد من ظاهرة التضخم على حساب معدلات البطالة، كل هذا كان نتيجة القيود المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية، وقد توصلنا للنتيجة مفادها أن الانخفاض في معدلات البطالة لم يكن نتيجة الزيادة في معدلات النمو بل كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط وهذا ما يفسر الزيادة في الأجور التي أدت إلى زيادة الضغوط التضخمية.

خـاتمـــــة

خاتمـــة

تعتبر الجزائر من إحدى الدول النامية التي عانت العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة، ابتداءا من الحقبة الاستعمارية وتعاقب الحكومات والعشرية السوداء، ويضاف على ذلك السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف صانعي القرار بالاعتماد المفرط على الجباية البترولية مما جعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للازمات البترولية والاقتصادية، وأكثر عرضة لتدخلات المنظمات العالمية وبالأخص سياسة صندوق النقد الدولي التي أرهقت كاهل الاقتصاد بالديون وتفاقم البطالة في المجتمع، أيضاً من أهم المشاكل التي عانت منها الجزائر التحرير الاقتصادي والخصخصة، وإهمال القطاع الزراعي، وبالتالي فإن مشكلة البطالة والتضخم هي إمتداد لمجموعة من الأسباب التي ذكرت أنفا والتي تحتاج إلى حلول تهتم بفرض الأمن والإستقرار الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث عملية التنمية الاقتصادية.

إن تقدير علاقة فليبس لا يتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري أي لا توجد علاقة سببية ولا علاقة عكسية بين معدل البطالة والتضخم وهو ما يعاكس فرضيات البحث ولا يمكن الجزم بطبيعة العلاقة بينهما، حيث يوضح تقييم النتائج ضعفها من الناحية الاقتصادية والإحصائية، ويعود السبب في ذلك إلى انتفاء علاقات العمل من شروط المنافسة وحرية التنقل بالنسبة لرأس المال والعمل إضافة إلى معوقات تفاعل قوى العرض والطلب الناجمة عن تطبيق سياسة تشغيل وأجور اجتماعية، وتطبيق سياسة تشغيل اجتماعية تعتمد على مبدأ الإرضاء وحلول ترقيعية.

إن مشكلة البطالة تعد من أهم المشاكل التي واجهها الاقتصاد الجزائري من خلال الانفاق العام مما أدى إلى ارتفاع التضخم الأمر الذي كان يجب أن يؤدي إلى انخفاض البطالة (حسب علاقة فيليبس) إلا أنه من خلال المعطيات السابقة فقد حصل العكس في الأجل الطويل وهذا ما يؤكد تعايش ظاهرة البطالة والتضخم معا وهو ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي أي أن علاقة فيليبس غير محققة في الاقتصاد الجزائري في الأجل الطويل

إن السنوات الأخيرة من التسعينات تمثل أحسن تمثيل لعلاقة فليبس في الاقتصاد الجزائري، أين عملت الدولة في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي على مكافحة التضخم من خلال تقليص الرواتب والأجور وتطبيق مجموعة من الإجراءات للحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات العمومية، كتقليص ساعات العمل وتخفيض سن الإحالة على التقاعد من خلال توسيع نظام التقاعد المسبق في المؤسسات والإدارات العمومية.

وفي ظل ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

- ✓ العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة رسمية واحدة.
- ✓ التعجيل في الحد من ظاهرة البطالة والتضخم، من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من التكاليف الإنتاجية، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات للهروب من خطر التغيرات الخارجية الناتجة عن التبعية الاقتصادية التي كثيرا ما كان لها دور في تزعزع الاقتصاد الوطني.
- ✓ التحكم في حجم النفقات بإتباع سياسة مالية رشيدة لتقليص معدل التضخم والتحكم في كتلة الأجور، بالإضافة إلى إنشاء هيئات خاصة لمراقبة المداخيل ولتقديم وتقييم الدراسات والاقتراحات الخاصة بسياسة الأجور.
- ✓ ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتحليلية لمختلف الظواهر الاقتصادية وأخذ نتائجها بمحمل الجد مع محاولة تطوير وسائل التحليل القياسي.

آفاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث عرض الواقع الاقتصادي للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر، بداية بتحليل الوضعية الاقتصادية التي تربط البطالة بالتضخم في الجزائر، مع الإشارة إلى منحنى فيليبس ومدى مطابقته للواقع الاقتصاد الوطني، وللأهمية البالغة للموضوع فقد واجه الكثير من النقاط الغامضة مع عدم قيامنا بالدراسة التطبيقية (القياسية) مما أبقى باب النقاش مفتوحا يستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة والتي نأمل أن نراها في دراسات جديدة ومن بينها ما يلي:

- ✓ اقتراح نموذج عام للمسار التنموي الذي يضمن التحكم في معدلات البطالة والتضخم في آن واحد في الاقتصاد الجزائري
- ✓ هل يكفي التحكم في معدلات البطالة للحكم على سلامة آداء الاقتصاد الجزائري؟

المراجـــــع

أولا : المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999 .
2. محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
3. نزار سعد الدين العيسى وابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر والتوزيع،2005.
4. خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 10. 2009.
5. محمد عبد العالي أحمد رمزي، العلاقة التبادلية بين الدولرة وفعالية السياسة النقدية، دار المعارف، مصر، 2003 .
6. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، مصر، 2005 .
7. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006 .
8. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 .
9. سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
10. عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009 .
11. برينية واسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، لبنان، طبعة 1-1989 .
12. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 .
13. حسام داود، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 30. 2005 .
14. طالب محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004 .
15. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي سياسة التشغيل - التجربة الجزائرية-، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 .
16. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 .
17. حربي عريقات، إسماعيل عبد الرحمان، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 30. 1999 .
18. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226 ، الكويت، 1997 .

19. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 .
20. حسن أبو زيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1. 2000 .
21. أيوب أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1. 2014 .
22. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، مصر، 1997 .
23. محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997 .
24. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013 .
25. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت، 1997 .
26. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة " تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة".
27. السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
28. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية"، ط 1، الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان، 2008.
29. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة " تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة".
30. - مسعودي زكريا، عزي خليفة ، اختبار علاقة فيليبس في الاقتصاد الجزائري، مجلة التنمية الاقتصادية ، العدد السابع.
31. أحمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك واعادة التركيب- دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد-، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 .

الرسائل والاطروحات:

32. ادريس الزغاد، دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة 2018-1980، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، – ورقلة، 2019/2018.
33. سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
34. خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009 .
35. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) رسالة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006 .
36. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات على معدل البطالة (دراسة تحليلية) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009 /2010 .
37. شباح رشيد، ميزانية الدولة واشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،(2011-2012).
38. مسعودي مليكة، البطالة و حلقة (أسعار-الأجور) مقدمة بنموذج العمال المؤهلين والعمال قليلي التأهيل دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، رسالة ماجستير،،منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، 2007 - 2008 .
39. بركان زهية، التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية ما بين النظرية والتطبيق" دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 1998 . 1999 .
40. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر:" محاولة التحليل"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، 2012-2013 .
41. يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 -2005 رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006 - 2007 .
42. مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة :دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة دراسات جامعية تطبيقية "دفعات 1990.1991.1992.1993 "، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي .
43. بن فايزة نوال، دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005) "حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM " ،رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2008 - 2009 .
44. غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2008- 2009 .
45. بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية، 2002-2003 .
46. طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 -2003 "، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن

بـوعلي-الشـلف-، كليـة العلـوم الإنسـانية والعلـوم الاجتماعيـة، قسـم العلـوم الاقتصـادية، فـرع نقود ومالية، 2004-2005 .
47. هـلال عبـد السـلام، دراسـة تحليليـة وتنبؤيـة علـى المـدى القصـير لحالـة التضـخم فـي الجزائـر، رسـالة ماجسـتير، غيـر منشـورة، جامعـة الجزائـر، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006 .
48. عبـور حسـام الـدين، سياسـات لحـد مـن ظـاهرة التضـخم المسـتورد مـع الإشـارة علـى حالـة الجزائـر، رسـالة ماجسـتير، منشـورة، جامعـة حسـيبة بـن بـوعلي-الشـلف-، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير، قسـم العلـوم الاقتصـادية، تخصـص نقـود ومالية، 2008-2009 .
49. كمـال بـن يخلـف، السياسـة النقديـة الماليـة ومشـكلة التضـخم حالـة الاقتصـاد الجزائـري 1970-2005 ، رسـالة ماجسـتير ،غيـر منشـورة، جامعـة الجزائـر، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007 .
50. رقيـق سـاعد، تقيـيم فعاليـة سياسـات مكافحـة التضـخم فـي الجزائـر(1990-2005)، رسـالة ماجسـتير، غيـر منشـورة، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير، قسـم العلـوم الاقتصـادية، تخصص تحليل اقتصادي،2008-2009.
51. سـعودي صـلاح الـدين ، شـعبان أيـوب عبـد القـدوس، دور السياسـة النقديـة فـي اسـتهداف التضـخم فـي الجزائـر (2006-2018)، رسـالة ماسـتر ، منشـورة، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلـوم التسـيير، قسـم العلـوم الاقتصـادية، تخصـص اقتصـاد نقـدي وبنكي،2018-2019.
52. دهيمـي عمـر، أثـر تغيـر أسـعار الـنفط علـى التضـخم فـي الجزائـر خـلال الفتـرة 1970-2009، رسـالة ماجسـتير، غيـر منشـورة، المعهـد الـوطني للتخطـيط والإحصـاء، 2011-2012.
53. نجـاة مشـمس، فعاليـة السياسـة النقديـة والماليـة فـي ضـبط التضـخم 1986-2004، رسـالة ماجسـتير، غيـر منشـورة، جامعـة بسـكرة-محمـد خيضـر-، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004-2005.
54. مـولاي بـوعلام، سياسـة سـعر الصـرف فـي الجزائـر دراسـة قياسـية فـي الفتـرة (1990:01-2003:04) ، رسـالة ماجسـتير، منشـورة، جامعـة الجزائـر، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، 2004- 2005 .
55. عبـد القـادر مـدادي، دراسـة قياسـية لظـاهرة التضـخم فـي الجزائـر باسـتعمال التكامـل المتـزامن ونمـوذج تصـحيح الخطـأ (ECM) ، رسـالة ماجسـتير، غيـر منشـورة، المعهـد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2011-2012.
56. العايـب عبـد الرحمـان، البطالـة والتشـغيل "فـي إطـار برنـامج التعـديل الهيكلـي"، رسـالة ماجسـتير، غيـر منشـورة، جامعـة الجزائـر، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير، تخصص التحليل الاقتصادي، 2003- 2004 .
57. دايمـي بـلال ،دراسـة قياسـية للعلاقـة بـين البطالـة والتضـخم فـي الجزائـر خـلال الفتـرة (1980-2013) رسـالة ماسـتر، منشـورة، جامعـة محمـد بوضـياف- المسـيلة، كليـة العلـوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، 2014-2015
58. سقاي محمد الصديق، محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، 2017-2018.

الملتقيات والمؤتمرات:

59. ريمي رياض،ريمي عقبة، أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر دراسة مقارنة بين الفترتين (1990-1998) و(1999-2010) مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/ 16 /نوفمبر 2011 .
60. ماضي بلقاسم أمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16/15 /نوفمبر 2011 .
61. سميرة عبد الصمد، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل ملاءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة، يومي 16/15 /نوفمبر 2011 .
62. درحمون هلال، تريز علي، إستراتجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/ 16/ نوفمبر 2001.
63. عاقلي فضيلة، البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية "سياسة التشغيل في الجزائر"، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/ 16 /نوفمبر 2011.
64. غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر "المساهمات وأوجه القصور" مداخلة في ملتقى دولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/ 16 /نوفمبر 2011 .
65. حمدي باشا رابح، لغة الفقر وتحدياته، مداخلة في الملتقى العلمي حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 31 ماي - 2 جوان 2003 .

المجلات والأبحاث:

66. حمداني نعيمة، مباني عبد المالك، أثر النمو الاقتصادي والتضخم على البطالة في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ،المجلد الثاني، العدد الثاني.

67. إبـراهيم لطفـي عـوض، ظـاهرة الركـود التضـخمي فـي الاقتصـاد المصـري –دراسـة تحليليـة-،دراسـة منشـورة مـن قبـل مركـز MPRA، جامعـة الزقـازيق، كليـة التجـارة، قسـم الاقتصاد، 2002.
68. يحـي بوشـتة، لخضـر عدولـة وآخـرون، محـددات البطالـة فـي الجزائـر، دراسـة قياسـية، مجلة الد راسات الاقتصادية، العدد 02 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016 .
69. بطـاهر علـي، سياسـة التحريـر والإصـلاح الاقتصـادي فـي الجزائـر، مجلـة اقتصـاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
70. المجلـس الـوطني الاقتصـادي والاجتمـاعي، تقريـر حـول الآثـار الاقتصـادية والاجتماعيـة لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1988.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages:

1. Bali hamid , inflation et mal, développement en algérie, édition, opu, alger,1993.
2. Gregory. N.M, Macro économie, De Boeck, Paris, 3 eme édition, Paris, 2006.

Rapports /Forums :

1. Ariful Islam, Impact Of inflation on import, International journal of economics, finance and management sciences, vol1, n 1, 2013.
2. Marc labonte, Inflation, congessionalresearch service, Wachingation, USA, 2010.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- https://data.albankaldawli.org/country/algeria (موقع البنك الدولي: إحصائيات الجزائر).

الملاحـــق

الملحق رقم 01 : جدول إحصائيات متغيرات الدراسة

السنوات	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)
1991	25,88	20,6
1992	31,67	24,38
1993	20,54	26,23
1994	29,04	27,74
1995	29,78	31,84
1996	18,68	28,62
1997	5,73	25,43
1998	4,95	26,92
1999	2,64	28,45
2000	0,34	29,77
2001	4,22	27,3
2002	1,42	25,9
2003	4,27	23,72
2004	3,96	17,65
2005	1,38	15,27
2006	2,31	12,27
2007	3,68	13,79
2008	4,86	11,33
2009	5,73	10,16
2010	3,91	9,96
2011	4,52	9,96
2012	8,89	10,97
2013	3,25	9,82
2014	2,91	10,2
2015	4,78	11,2
2016	6,4	10,2
2017	5,59	11,99
2018	4,27	12,14
2019	1,95	12,35

المصدر :البنك الدولي :**إحصائيات الجزائر**، انظر على الموقع التالي:
https://data.albankaldawli.org/country/algeria ، تم الاطلاع بتاريخ: **2020/04/09 .**

الملخص

إن دراستنا لموضوع بحثنا والذي يدور مضمونه في دراسة أثر علاقة فيليبس على الاقتصاد الجزائري والذي كان على أساس إشكالية عامة هي: **هل علاقة فيليبس محققة في الاقتصاد الجزائري وهل يمكن إتخاذها كاستراتيجية للتحكم في معدلي البطالة التضخم في الجزائر؟**

لقد أثبتت نظرية فيليبس وجود علاقة عكسية بين ظاهرتي البطالة والتضخم، والتي كانت منطلقا لنا في دراستنا التي اقتضت تحليلا شاملا للبطالة والتضخم في الجزائر. كما رأينا أن الدولة وفي إطار مخططاتها للقضاء على البطالة والتضخم، وضعت عدة برامج في هذا المجال، لكنها كانت غير كافية أمام التفاقم المحتوم لهاتين الظاهرتين بالإضافة لكونها ذات فعالية محدودة من حيث الزمان والمكان وبالرغم من قدراتها البشرية والمادية والمالية المعتبرة لتحقيق هدفها وهو القضاء على الظاهرتين لكن لم تحد منهما.

وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن علاقة فليبس لا تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري أي لا توجد علاقة سببية ولا علاقة عكسية بين معدل البطالة والتضخم خلال فترة الدراسة ولا يمكن الجزم بطبيعة العلاقة بينهما، حيث يوضح تقييم النتائج ضعفها من الناحية الاقتصادية والإحصائية، ويعود السبب في ذلك إلى انتفاء علاقات العمل من شروط المنافسة وحرية التنقل بالنسبة لرأس المال والعمل إضافة إلى معوقات تفاعل قوى العرض والطلب الناجمة عن تطبيق سياسة تشغيل وأجور اجتماعية، وتطبيق سياسة تشغيل اجتماعية تعتمد على مبدأ الإرضاء وحلول ترقيعية.

الكلمات المفتاحية : التضخم ؛ البطالة ؛ منحنى فيلبس ؛ الجزائر.

الملخص باللغة الأجنبية:

Our study of the subject of our research, whose content revolves around the study of the impact of the Philips relationship on the Algerian economy, which was based on a general problem: **Is the Phillips relationship investigated in the Algerian economy, and can it be taken as a strategy to control unemployment and inflation rates in Algeria?**

Phillips' theory has proven an inverse relationship between the phenomena of unemployment and inflation, which was a starting point for us in our study, which required a comprehensive analysis of unemployment and inflation in Algeria. We have also seen that the state, in the framework of its plans to eliminate unemployment and inflation, has put in place several programs in this field, but it was insufficient in the face of the inevitable exacerbation of these two phenomena in addition to being of limited effectiveness in terms of time and place and despite its significant human, material and financial capabilities to achieve its goal of eliminating the two phenomena But it did not limit them.

We have concluded in this study that the Philips relationship does not coincide with the reality of the Algerian economy, i.e. there is no causal relationship and there is no inverse relationship between the unemployment rate and inflation during the study period, and the nature of the relationship between them cannot be confirmed, as the evaluation of the results shows its weakness in economic and statistical terms, and the reason is due to This is due to the absence of labor relations from the conditions of competition and freedom of movement in relation to capital and labor, in addition to the obstacles to the interaction of supply and demand forces resulting from the application of the employment policy and social wages, and the application of a social employment policy that depends on the principle of satisfaction and prosthetic solutions.

Key words: inflation; The unemployment ; Phillips curve; Algeria.